

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٢٠

الخميس، ٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، الساعة ١١/١٠

نيويورك

الرئيس: السيد سيد حميد البار .... (ماليزيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد لافروف
الأرجنتين	السيد بتريا
البحرين	السيد بوعلاي
البرازيل	السيد مورا
سلوفينيا	السيد تورك
الصين	السيد شن غوفانغ
غابون	السيد دانغي ريواكا
غامبيا	السيد جاغني
فرنسا	السيد ديجاميه
كندا	السيد دوفال
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
ناميبيا	السيد أنجابا
هولندا	السيد فان والصم
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي

جدول الأعمال

صون السلم والأمن وبناء السلام بعد انتهاء الصراع

نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في بيئة حفظ السلام

99-85568

9985568

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه ١٩٩٩، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيد باباكر - بليز إسماعيل جاغني، الممثل الدائم لغامبيا لدى الأمم المتحدة، على العمل الذي اضطلع به بصفته رئيسا لمجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٩. وإنني على يقين بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء مجلس الأمن عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير جاغني على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلم والأمن وبناء السلام بعد انتهاء الصراع

نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في بيئات حفظ السلام

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا، إندونيسيا، بنغلاديش، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، السلفادور، غواتيمالا، فنلندا، كرواتيا، موزامبيق، نيوزيلندا يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في الممارسة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد سميث (استراليا)؛ والسيد ويبيسونو (إندونيسيا)؛ والسيد تشودري (بنغلاديش)؛ والسيد لي (جمهورية كوريا)؛ والسيد فيرميلين (جنوب أفريقيا)؛ والسيد ميلينديز - باراهونا (السلفادور)؛ والسيد روزينتال (غواتيمالا)؛ والسيدة كوربي (فنلندا)؛ والسيد سيمونوفيتش (كرواتيا)؛ والسيد سانتوس (موزامبيق)؛ والسيد هغز (نيوزيلندا)، المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

اليوم، يعقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن المسألة المتعلقة بنزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في بيئة حفظ السلام، وذلك في سياق صون السلم والأمن وبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

أعطي الكلمة لنائب الأمين العام.

نائب الأمين العام (تكلمت بالانكليزية): يسرني أن أكون هنا اليوم لاتشاطر بعض الأفكار معكم بشأن الدور الذي يضطلع به نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في حفظ السلام التابع للأمم المتحدة.

إن الصراعات التي يتناولها مجلس الأمن اليوم اضفت على هذه المهام إلحاحية كبيرة. إن تلك الصراعات هي في كثير من الأحيان حروب أهلية داخلية، مع درجة معينة من اجتياز للحدود أو النتائج الدولية. وهي تتجه إلى الحدوث في البلدان الأكثر فقرا، مع تدفقات كبيرة للمشردين وأيضا اللاجئين.

إن الأسلحة الخفيفة المتاحة بسهولة، بما في ذلك الألغام الأرضية، هي الأسلحة المفضلة. وفي كثير من الأحيان يجد المرء بين المحاربين أطفالا مجندين كجنود. وباختصار هناك حالات بالغة التعقيد والإثارة. وبالنسبة لنا، نحن الأغراب عن هذه الحالات، نجد أن مهمة مساعدة البلدان المبتلية بهذه الصراعات في سلك طريق السلام والتنمية تواجه تحديا كبيرا.

وفي إطار هذا التحدي، نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج تعد مهاما استثنائية ولكنها مهام تتداخل في كثير من الأحيان ويجب أن تمارس على أية حال كجزء من عملية متكاملة لبناء السلام.

هناك أيضا مهام بالغة الحساسية. وهي تتضمن مسائل أساسية بشأن مدى سلطة الدولة؛ وبشأن طريق التنمية الاقتصادية؛ وبشأن التماسك الاجتماعي. وفضلا عن ذلك، يقوم النجاح في معظم الأحوال على إرادة الأطراف بتسليم أسلحتها وعلى دعم المجتمع الدولي الثابت، على حد سواء، وهذه من الصعب تحقيقها.

لقد أوكلت إلى الأمم المتحدة مهمة نزع السلاح في عمليات حفظ السلام في أفريقيا، وجنوب شرق آسيا، وأمريكا الوسطى، والبلقان. وكل تجربة من هذه التجارب تختلف عن الأخرى وتعكس ظروفا خاصة للبلد المعني، وأحكام اتفاق السلام والولاية التي يوافق عليها مجلس الأمن. لكن هناك بعض التحديدات العامة.

بالتحديد، نزع السلاح هو تجميع المحاربين ووضعهم في معسكرات وتسليم أسلحتهم طوعا لقوات حفظ السلام، التي تكفل بعد ذلك سلامة تخزين الأسلحة والتخلص منها في نهاية الأمر. وفي معظم الحالات، تقع المسؤولية عن تجميع المحاربين على الطرف المقرر نزع سلاحه، على النحو الذي ينص عليه في اتفاق السلام.

ومن الناحية الفنية، فإن إزالة الألغام مهمة منفصلة بذاتها. لكن هذا أيضا مظهر أساسي من مظاهر معظم عمليات حفظ السلام وبناء السلم بعد انتهاء الصراع، وهو يكون أسهل بكثير عند كفالة التعاون النشط بين أطراف الصراع.

وكقاعدة، فإن نزع سلاح المدنيين ليس مسؤولية بعثة حفظ السلام، وإنما هذه مهمة تقع على كاهل السلطات الوطنية، أحيانا بمساعدة يقدمها المجتمع الدولي. ومع ذلك، بدعم الجهود لتعزيز القدرة الوطنية على إنفاذ القانون، يمكن لعملية حفظ السلام أن تضطلع بدور رئيسي في تهيئة مناخ لا تعتبر فيه الجماهير الأسلحة ضرورية.

إن برامج إعادة الشراء تعتبر وسيلة مفيدة لزيادة نزع السلاح والمضي قدما بعمليات السلام في فترات ما بعد انتهاء الصراع وفي المناطق التي تكتنفها حالات انعدام الأمن. وعندما يتم توقيتها بشكل مناسب، يمكن أن تكون بالغة الفائدة. ومع ذلك، أثبتت التجربة أن تبادل الأسلحة الذي ينطوي على دفعات مالية مباشرة للأفراد، إذا تم توقيته توقيتا خطأ قد يكون بالفعل عاملا مزعزعا للاستقرار.

وعلى سبيل المثال، البرامج المدنية لإعادة الشراء قد تمنع نزع السلاح العسكري، حيث يتلقى المحاربون تعليمات من قياداتهم بتسليم أسلحتهم ولكنهم لا يتقاضون أموالا نظير ذلك. علاوة على ذلك، فإن وضع ثمن عال للأسلحة لتعزيز نزع السلاح يمكن أن يخلق سوقا زائفة للأسلحة، ويشعل تحركا ساحقا للأسلحة إلى البلد وإلى المنطقة المحيطة.

ولهذا فإن اتباع نهج حذر أمر مرغوب فيه إلى حد كبير، حتى عندما لا تستخدم حوافز مالية. وينبغي أن يراعى في القرار النهائي السياق الشامل للانتشار والآثار المحتملة على الأصعدة المحلي والوطني والإقليمي. وقد يكون من الضروري ربط برامج جمع الأسلحة بحوافز مثل توفير فرص العمل أو التدريب، التي ليس من السهل تحويلها إلى نقد، وتتعلق بمبادرات إنمائية تفيد المجتمعات كلها.

وقد بينت الخبرة أيضا أنه إن لم يكن لدى المتحاربين السابقين الوسائل اللازمة لكي يعيشوا كمدنيين، فقد يغريهم حمل السلاح وارتكاب أعمال قُطّاع الطرق، مما يزعزع عملية السلام. ولهذا يجب استكمال نزع السلاح ببرامج شاملة للتسريح وإعادة الإدماج.

وعملية التسريح تشمل التسجيل، والفحص الطبي وتقديم المساعدة للمتحاربين للوفاء باحتياجاتهم الأساسية، ونقلهم إلى مجتمعاتهم الوطنية، واستيعابهم في بعض الأحيان في قوة عسكرية موحدة.

وأخيرا، فإن إعادة الإدماج تحدد مجموعة من الخطوات الواجب اتخاذها لمساعدة المحاربين السابقين على التكيف بنجاح مع الحياة المدنية المنتجة. وينبغي أن تعطى هذه المساعدة للاجئين العائدين والمشردين داخليا، والمتحاربين المسرحين وأسرهم كذلك. وهذا يتضمن العمل وبرامج الائتمان المصغرة والتدريب المهني والتعليم.

ومن الواضح أن إعادة الإدماج عملية اجتماعية واقتصادية طويلة الأجل، ينبغي مواصلتها حتى بعد إكمال ولاية أية عملية لحفظ السلام.

ولا شك في أن هذه المناقشة ستكون واسعة النطاق. وما ينبغي أن نسلم به هو أنه يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم دعما هائلا لعمليات نزع السلاح، والتسريح، وإعادة إدماج المحاربين السابقين. وأود أن أقترح أن النجاح يعتمد إلى حد كبير على مدى مراعاتنا للاعتبارات التالية.

أولا، يجب إدراج شروط التخلص من الأسلحة والذخائر في اتفاقات السلام عندما يجري التفاوض بشأنها في أول الأمر، لكي لا تصبح المسألة عقبة في سبيل إرساء السلام في مرحلة لاحقة.

وثانيا، إن التنبؤ بالتمويل مسألة حاسمة. فبدء أحد البرامج دون تمويل لإكماله قد يثير توقعات لدى المحاربين السابقين لا يمكن الوفاء بها. وهذا، في حد ذاته، يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار بدرجة كبيرة. والتمويل الطوعي لمشاريع التسريح يمكن أن يكون مشكلة، حيث أن أي تأخير في الحصول على الإسهامات يمكن أن يعرض العملية بأكملها للخطر. ويرجى تشجيع الدول الأعضاء على الإسهام في الصندوق الائتماني التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، الذي أنشئ لمعالجة مسألة الأسلحة الصغيرة، والذي يتضمن عنصر جمع الأسلحة وتدميرها. ويمكن للمؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي، أن تقدم دعما تقنيا وماليا قيما، إلا أنه يجب أن يكون هناك تنسيق وثيق بين البنك وعملية حفظ السلام المعنية.

وثالثا، إن الاحتياجات الخاصة للجنود الأطفال، بما فيها الفتيات منهم، يجب اعتبارها عنصرا جوهريا في ولاية أية عملية لحفظ السلام، حيثما كان ذلك ملائما. وقد استخدم ما يقدر بأكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ طفل لم يبلغوا سن ١٨ سنة جنودا في صراعات في جميع أنحاء العالم بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٧. وتتضمن بعض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تركيزا خاصا على مسألة تسريح الجنود الأطفال. ومؤسسات الأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمنظمات غير الحكومية، توفر لهم برامج خاصة، تتضمن تقديم المشورة، والتعليم، وإعادة توحيد الأسرة.

ولكن هناك الكثير مما يجب عمله. ولن تحل المشكلة إلى أن يعتمد المجتمع الدولي نهجا متضافرا يجب أن يتناول أسباب ونتائج تجنيد الأطفال، وهي العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي تجعل الأطفال عرضة لذلك. وينبغي لمجلس الأمن في المستقبل أن يجعل احتياجات الأطفال الجنود شاغلا رئيسيا عندما ينظر في أزمات معينة، وعندما يعطى ولايات لبعثات صنع السلام أو حفظ السلام، وعندما يصمم برامج بناء السلام. ويجدر بنا أن نتذكر أن تسريح الجنود الأطفال والأطفال الذين يزج بهم في جهد حربي في أدوار أخرى يمكن أن يكون فرصة، بل ومشكلة. فيمكن أن يكون أول شيء يتمكن أطراف الصراع من الموافقة عليه، ومن ثم يصبح نقطة البدء بحوار يؤدي في وقت لاحق إلى وقف إطلاق النار والتوصل إلى اتفاق أعرض.

ورابعا، إن وزع بعثة سياسية للمتابعة بعد انتهاء أو انسحاب عملية حفظ السلام يمكن أن يكون وسيلة مفيدة لتحاشي النكسات والعودة إلى حالات عدم الأمن. وإدراج خبرات نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج في هذه البعثات قد لا تكون خطوة واضحة، ولكن من المؤكد أنها ستكون مفيدة.

وأخيرا، يجب أن تتضمن العملية من البداية حملة إعلامية ودعائية قوية للتثقيف ولتعبئة الدعم العام لجهود نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج.

وعملية نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، التي تجري بعد انتهاء الصراع تنبع من، بل وتصب في عملية أعرض للبحث عن السلام. والمجتمع الدولي، الذي يعمل من خلال الأمم المتحدة، ينبغي أن يسهم إسهاما واقعيا في ذلك. وإنني أتطلع إلى سماع وجهات نظر المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر نائب الأمين العام على بيانها.

السيد بوعلاي (البحرين): أعبر عن سعادة وفد بلادي لتوليكم رئاسة اجتماعنا العام هذا، وعلى مبادرة وفد ماليزيا الدائم بمناسبة ترؤسه لمجلس الأمن هذا الشهر باختيار هذا الموضوع الهام المتعلق بنزع أسلحة المقاتلين السابقين وإدماجهم في المجتمع، ومما لا شك فيه أن مبادرتكم هذه تدل على حرصكم على أهمية إبراز

هذا الموضوع ودور الأمم المتحدة على تحقيقه سعيا منها إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

إن المجتمع الدولي يعاني من جراء استمرار النزاعات في العالم والتي أدت إلى زعزعة الاستقرار والأمن في العديد من مناطقه، وإن السبب الرئيسي لاستمرار هذه النزاعات يكمن في التدفقات غير المشروعة للأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة بتداولها وتكديسها، الأمر الذي يهدد الأمن الوطني والإقليمي والدولي، وبالتالي فإن عدم الاستقرار يؤثر على التنمية في تلك المناطق.

لقد بدأت بعض المناطق المستقرة في العالم تحرز تقدما اقتصاديا وسياسيا هاما في السنوات الأخيرة، ولكن هذا التقدم ظل في أنحاء عديدة أخرى مهددا بالصراعات. إن منع هذه الصراعات أو منع تجددها يبقى هاجسا رئيسيا للأمم المتحدة.

ومما لا شك فيه أن للدول الحق في الدفاع عن نفسها وهذا يتطلب توفير مستلزمات الدفاع، غير أن مصالح البشرية تقتضي تخصيص حد أدنى ممكن من الموارد للأغراض العسكرية ولذلك فإن من الأهمية أن تعمل تلك الدول على تقليل النفقات العسكرية والتركيز على التنمية البشرية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد لاحظنا في السنوات الأخيرة زيادة التدفقات الغير المشروعة للأسلحة، وإن وقف هذه الزيادة يتطلب تحديد مصادر تدفق هذه الأسلحة، فهو أمر هام لأي جهد يرمي إلى رصد هذه التجارة، فالجهات المصدرة للأسلحة مسؤولة ولو بصورة غير مباشرة عن تأجج النزاعات. والأمر يقتضي إيلاء اهتمام خاص لدور تجار الأسلحة في توريدها إلى مناطق النزاع، وهنا يأتي دور لجان العقوبات التابعة للمجلس في دراسة هذه الأمور حتى يمكن التعاطي مع هذه المشكلة، وينبغي لمجلس الأمن التصدي لهذا الموضوع كمسألة عاجلة، بما فيها الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به في جمع تلك المعلومات ونشرها، ونرحب بقرار الأمين العام المتعلق بالتركيز على مشكلة الأسلحة الخفيفة والصغيرة والاتجار غير المشروع بها، وعلى الأخص في أفريقيا.

لقد قامت بعثات حفظ السلام بدور هام في محاولات منع وتجدد الصراعات وقامت بنتيجة ذلك بدور مميز في بناء السلم والأمن بعد انتهاء الصراع وهي مهمة جديدة ومنطقية أوكلت إليها. إن صون السلم وتوطيده بعد انتهاء الصراع يتطلب جهودا جبارة، لذلك فقد أصبح من الضروري دعم المجتمع الدولي لهذه الجهود لصالح تكريس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في تلك المناطق. لذلك فإننا ندعم قيام الأمم المتحدة بجهود توطيد السلام وبنائه في المناطق التي انتهت فيها الصراعات ويجب في هذا الصدد مواءمة الجهود الدولية مع إرادة البلد المعني، حيث أنه بدون الإرادة السياسية لهذا البلد من الصعب تحقيق تقدم في عملية السلم، حيث أن وجود التزام حقيقي من جانب أطراف الصراع شرط أساسي لنجاح العملية السلمية. في هذا الصدد نبارك عزم المنظمة على إنشاء مكاتب لحفظ السلام في هايتي وغينيا - بيساو راجين أن تعمم التجربة على بلدان أخرى حين يثبت نجاحها.

إن تجربة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية خلال السنوات الماضية تؤكد ما جاء في دراسة "خطة السلام" الصادرة في عام ١٩٩٢ عن الأمين العام والذي أشار فيها إلى أن تشعب المهام يتطلب نهجا تعاونيا حقيقيا من جانب مجموعة من الوكالات والمنظمات الدولية العالمية والإقليمية، كما يتطلب المشاركة النشطة من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

نأتي الآن إلى بعض الأفكار التحديدية لموضوع اليوم، نزع أسلحة المقاتلين السابقين وإدماجهم في المجتمع. هناك في هذا المجال فكرتان منفصلتان ولو أنهما متكاملتان، نزع أسلحة المقاتلين السابقين ثم إدماجهم في المجتمع. قبل أن ننشغل بهؤلاء المقاتلين نريد أن نبين حسنات نزع السلاح قبل التفكير في الإدماج حيث أنه إذا لم يتم ذلك صار في حكم المؤكد عودة النزاع إلى سابق عهده، وكم لنا في بؤر التوتر في مختلف أنحاء العالم من أمثلة، إذ أنه إذا لم تعزز الهياكل والمؤسسات بالدعم لتعود إلى عملها الطبيعي في البلاد موضع التوتر فإن الصراع سيعود لا محالة.

كم شاهدنا في وسائل الإعلام من شواهد متمثلة في أطفال وشباب حفاة عراة ولكنهم يحملون على أكتافهم أسلحة حديثة، فكيف نريد والحالة هذه أن ينتهي الصراع، وإننا في هذا الوضع لا نستغرب أن بعض مواطن

ذلك الصراع تشهده منذ ما يزيد على عشرين عاما، وليس هناك في الأفق ما يشير إلى الانتهاء القريب لها.

لذا فنزع سلاح المقاتلين أمر ضروري، ومع أن موضوع اليوم يتطرق إلى المقاتلين السابقين فإنهم لن يكونوا في واقع الأمر مقاتلين سابقين إلا إذا استطعنا جعلهم كذلك بإصرارنا على نزع أسلحتهم، وإلا تواصل القتال إلى ما لا نهاية وصار ذلك أمرا واقعا لا ندري نهاية له كما يحدث في بعض البلدان التي صارت من طول أمد الصراع فيها تعرف بذلك.

حين نتمكن من نزع أسلحة المقاتلين ليصبحوا بذلك مقاتلين سابقين يأتي الشق الثاني من هذا الموضوع، وهو إدماجهم في المجتمع. نحن نعتقد أن هذه المهمة، وهي مهمة الإدماج، أصعب بكثير من مهمة نزع الأسلحة. صحيح أن نزع الأسلحة فيها خطر رفض المقاتلين تسليم أسلحتهم لأن من يريد القيام بهذا النزع معرض لخطر الموت على يد من يرفض تسليم السلاح. إلا أن عملية الإدماج تتطلب عدة عوامل أهمها استعداد المقاتل لذلك التسليم بعد أن تعود على القتال وما يصاحبه من غلظة وسلب ونهب واعتداء.

إذا ما افترضنا جدلا أن عملية نزع السلاح يمكن أن تتم دون صعوبات تجعل العملية محالة التحقيق، فإن عملية الإدماج تفترض وضعا اقتصاديا يسهل ذلك الإدماج ويشمل إيجاد الوظيفة المناسبة بالإضافة إلى الخدمات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لعملية الإدماج. لنكون عمليين ونسأل أنفسنا كم من الدول النامية التي هي في حالة سلم لديها من المقومات التي تجعلها في وضع يوفر استيعاب طلبات أبنائها الاقتصادية والاجتماعية؟ فكيف بنا لو فكرنا في الحالة الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان التي يكتنفها الصراع. لا نقول جديدا إذا أشرنا إلى معسكرات ومخيمات اللاجئين ضحايا النزاع والتي أصبحت مرتعا لتداول السلاح بحيث يشارك هؤلاء اللاجئون، طوعا أو كراهية، في ذلك النزاع. إننا نعتبر أن مشكلة نزع الأسلحة للمقاتلين السابقين، ولو أنها تسبق زمنيا عملية الإدماج إلا أن ذلك الإدماج أعقد من مشكلة النزع والتسريح لأن متطلبات الدمج أكبر، ومن الصعب توفيرها.

إن سيناريو نزع الأسلحة والتسريح ثم الدمج عمليات تضطلع بتنفيذها الأمم المتحدة ولكن المنظمة قلما تنجح في هذا مع أن لها نجاحات أخرى في عدة دول ولكن لها مواطن فشلت فيها أيضا. يجب ألا يغيب عن البال أن ذلك خارج عن إرادة المنظمة لأنها على الرغم من اضطلاعها بصون السلم والأمن الدوليين الذي أوتي على ذكره في الميثاق إلا أنها عاجزة أمام التأثير القوي لتجارة الأسلحة في إذكاء الصراعات للاستفادة البينة خصوصا في عالم العولمة حيث يعم الخير لكن جنبا إلى جنب مع الشر أيضا لسهولة الاتصالات التي وفرتها العولمة.

وإن المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن اليوم هي جزء من الجهود الدولية للمساهمة في دراسة هذه المشكلة، ونأمل أن تساعد وجهات النظر المعرب عنها في النهوض بفاعلية إيجاد حلول لها. وفي الختام أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، تأييد وفد بلادي للبيان الرئاسي المقترح من قبل وفد ماليزيا والذي سيصدر في اختتام هذه الجلسة.

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (تكلم بالانكليزية): ترحب المملكة المتحدة ترحيبا حارا بمبادرة ماليزيا بعقد مناقشة مفتوحة بشأن نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في بيئة حفظ السلام. إن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بصورة فعالة تعتبر ذات أهمية حاسمة في بناء السلام والأمن الدائمين في المجتمعات بعد انتهاء الصراع.

ونشعر بالامتنان أيضا لإدارة عمليات حفظ السلام على الورقة الغفل المقدمة منها والتي توفر أساسا سليما لمناقشة اليوم. ونرحب بخطط الإدارة المتعلقة بإصدار كتيب يحدد الأسس والمبادئ التوجيهية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بيئة حفظ السلام على أساس عملي ونتطلع إلى صدوره.

وستكون مناقشة اليوم ذات قيمة فقط إذا يترتب عليها أثر عملي في أسلوب معالجة المجلس لحالات النزاع مستقبلا. ومن الواضح أن التوصيات المقدمة من الأمين العام في تقاريره إلى مجلس الأمن تعتبر حاسمة في هذا الصدد. والأمانة العامة على حق في أن تشدد على مقتضيات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عمليات حفظ السلام. ولا بد أن يستمر ذلك، خاصة عند تقديم توصيات بشأن عملية جديدة أو ناشئة من هذه العمليات.

وعلى مجلس الأمن والجمعية العامة من جانبهما، كفالة أن تحظى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بولاية ملائمة وما يكفي من موارد الميزانية والموارد البشرية من أجل مهام نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المحددة لها. فإذا كان لأي عملية أن تضطلع بنزع السلاح أو بتوفير الأمن في مواقع نزع السلاح، يجب أن توفر ولايتها الترخيص المناسب والمستوى السليم لاستخدام القوة، استنادا إلى مشورة واضحة وعملية من الأمين العام. والتدابير الجزئية لا تفيد كثيرا في المساهمة في السلام الدائم. إن عملية حفظ السلام المحتملة في سيراليون ستوفر للمجلس فرصة مبكرة لترجمة مناقشة اليوم إلى إجراءات عملية. ونكون حققنا منفعة كبيرة إذا استطعنا، مع ما لدينا من تجارب في هذا الميدان، أن نتوصل إلى مخطط للعمل في المناسبات المقبلة، مما يعطينا ثقة في إمكانية نجاح هذه الجهود.

وانطلاقا من هذه الروح، أود أن أتناول بعض العناصر التي تبدو هامة للمملكة المتحدة في إنشاء برنامج فعال لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والعديد من هذه العناصر تعكس الأولويات التي حددتها لنا توا نائب الأمين العام.

أولا، يجب إعطاء نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أولوية أكبر في اتفاقات السلام ويجب أن تخضع لتخطيط دقيق. وحيثما يكون ممكنا، ينبغي وضع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في اتفاق سلام مكتوب، مع تحديد أحكامه بصورة واضحة. ومن الأهمية بمكان أن تفهم جميع الأطراف ما يجري عرضه، وذلك من خلال الحملات الإعلامية العامة.

وثانيا، إن التنسيق الدولي الفعال له أهمية أساسية. ويتعين على صناديق وبرامج الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز والمانحين المتعددي الأطراف والثنائيين الاضطلاع بدور في ذلك. إلا أن جهودها يجب أن تكون متضافرة. وبحكم العادة، ينبغي للأمم المتحدة أن توفر إطارا للتنسيق.

وثالثا، ينبغي أن تتوفر موارد كافية لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لكي تكون فعالة وينبغي أن تصمم وفقا للظروف المحددة للمجتمعات المختلفة، بما في ذلك المعايير القائمة لحيازة الأسلحة.

ورابعا، يجب علينا أن نتصدى للمشكلة المحددة المتمثلة في الجنود الأطفال. فالجنود الأطفال هم في العادة آخر من تنزع أسلحتهم وأول من يتسلحون من جديد. وفي غالب الأحيان وبقدر ما يكون الجندي الطفل ضحية ومرتكب جريمة، فإنه يتطلب اهتماما خاصا وعلاجا خاصا. وينبغي أن يكون التشديد على إعادة الإدماج الطويلة الأجل.

وخامسا، من المهم ضمان أمن الأسلحة التي يتم تجميعها إذا أريد لها أن تخضع لرقابة السلطات العسكرية الشرعية. وإلا، فإنه يجب تدميرها في أقرب وقت ممكن. والذين يسلمون أسلحتهم يجب أن يحصلوا أيضا على ضمانات أمنية قوية وموثوقة.

والحاجة إلى الأمن ترتبط أيضا بضرورة وضع نزع السلاح وعملية التسريح وإعادة الإدماج في الإطار الأوسع لإصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك إعادة تشكيل القوات المسلحة ومساعدة الشرطة المدنية والقضائية. وما لم تتمكن الدولة من توفير الأمن لمواطنيها، فلن يكون هناك أي حافز لنزع السلاح. ولهذا خصصت المملكة المتحدة نسبة هامة من مساعدتها إلى سيراليون على المساهمة في إعادة الهيكلة والتدريب بشكل جذري للقوات المسلحة في سيراليون.

والعنصر الثالث الهام على حد سواء في مناقشة اليوم هو إعادة الإدماج. ولدى الأمم المتحدة خبرة وفيرة، سواء كانت جيدة أو سيئة. ففي موزامبيق تم تنفيذ برنامج طويل الأمد لإعادة الإدماج. ويتطلع وفد بلدي إلى الاستماع من ممثل موزامبيق في هذه المناقشة حول تجربة بلده في هذا المضمار. وفي أنغولا، فشل البرنامج. وحقيقة أن البرنامج قد مُني بالفشل أسهم في إطالة أمد الصراع في ذلك البلد وفي زيادة تكاليفه. وفي الواقع، فإن إعادة الإدماج تمثلت في العودة إلى صفوف اليونيتا. ويتعين علينا أن نجد طريقة لضمان أن يكون للجنود السابقين مصلحة في بناء السلام وضمان مستقبلهم.

ونقطتي السادسة هي أن نزع السلاح وإعادة الإدماج لا يمكن أن تكون لهما فعالية إذا تدفقت أسلحة جديدة إلى المنطقة المستهدفة. ويجب علينا بالتالي أن نضمن ممارسة البلدان المصدرة للأسلحة نوعا من المسؤولية في عمليات نقل أسلحتها، ويجب علينا أن نكافح الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة.

إلا أنه ليس بالضرورة دوما أن يتحقق نزع السلاح في إطار اتفاق للسلام ووزع عملية لحفظ السلام. فالمبادرة التي اتخذتها على سبيل المثال حكومة ألبانيا وحكومة مالي، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، هي أمثلة تستحق الثناء على محاولات التصدي لفائض الأسلحة الموجود في حيازة المدنيين. فعلى سبيل المثال، إن تسريح الجنود الأطفال في الحروب الأهلية التي طال أمدها قد يكون ممكنا حتى قبل إبرام اتفاق للسلام.

ويسر المملكة المتحدة أيما سرور، سيدي، إذ تراكم تترأسون جلستنا بشأن موضوع اليوم. وإن حضوركم يمثل دلالة واضحة على الأهمية التي توليها ماليزيا لهذا الموضوع. وإننا نتطلع إلى العمل بصورة وثيقة معكم، ومع وفد بلدكم ومع أعضاء المجلس بشأن هذه المسألة في المستقبل، ويسعدنا أن نؤيد مشروع القرار الذي اقترحته ماليزيا لاختتام هذه المناقشة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى ماليزيا.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرنا عظيم السرور، سيدي الرئيس، وزير خارجية ماليزيا، أن نراكم تترأسون مجلس الأمن ونحن نتناول هذا البند الهام بناء على مبادرة بلدكم.

ومناقشة اليوم في مجلس الأمن تؤكد على أهمية مسألة نزع سلاح المحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم كجزء أساسي لا يتجزأ من عمليات حفظ السلام وبناء السلم في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ويتشاطر الاتحاد الروسي الرأي القائل بأن نزع سلاح المحاربين السابقين وجمع أسلحتهم وتدميرها هي في العديد من الحالات شروط هامة لتطبيع حالات الأزمات الإقليمية. ونحن نوافق على أن المسألة المعروضة علينا اليوم تتطلب نهجا شاملا وتنسيقا للجهود من جانب المجتمع الدولي. وإلا لن يكون في الإمكان إرساء ضمانات راسخة بعدم استئناف الصراعات.

ومجلس الأمن يعي على الدوام مسألة نزع الطابع العسكري عن مناطق الأزمات، بما في ذلك، وعند الاقتضاء داخل ولايات عمليات حفظ السلم، والأحكام المتعلقة بالمساعدة في عملية نزع السلاح وبتسريح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، فإن هذه القرارات الجيدة غالبا ما تكون مقتصرة على الورق الذي تكتب عليه ولا تنفذ أبدا بصورة فعلية. ولا يتعين على المرء أن ينظر بعيدا بحثا عن الأمثلة. ويكفي أن نشير إلى بضعة مسائل ينظر فيها بصورة منتظمة في مجلس الأمن. وهناك مثال واضح بصورة خاصة على النتائج الوخيمة الناجمة عن إخفاق الجهود في نزع سلاح المحاربين يتمثل في انهيار عملية السلام في أنغولا. وكما هو معروف تماما، وكما أوضح لتوه السفير غرينستوك، فإن السبب الرئيسي للحالة هو إخفاق المعارضة الأنغولية الممثلة في الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا في تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقات السلام، والمتعلقة أساسا في نزع أسلحة جميع قواتها. ويمكن لمجلس الأمن على نحو مفيد أن يستقي الدرس المناسب من الحالة في أنغولا من خلال مضاعفة جهوده سعيا لإيجاد وسائل، تضمن التنفيذ الكامل لقراراته بصورة فعالة.

والمسائل المعروضة علينا اليوم تبرز بطريقة حادة ومباشرة جدا في إطار تسوية الحالة في كوسوفو. وقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) ينص بوضوح على نزع أسلحة جيش تحرير كوسوفو وسائر المجموعات الألبانية الأخرى المسلحة. وأناط مجلس الأمن هذه المهمة بجيش تحرير كوسوفو، وبالقوة الدولية في كوسوفو. ويطالب القرار بنزع حقيقي لأسلحة مقاتلي جيش تحرير كوسوفو والتفكيك التام لجميع الهياكل العسكرية لتلك المنظمة التي قد لا يعاد تشكيلها بأي شكل من الأشكال كائنا من كان. وكخطوة أولى، يدعو القرار إلى وقف جميع أعمال العنف من جانب جيش تحرير كوسوفو. وما لم يتم الاضطلاع بهذه المهمة بأسرع وأنجع ما يمكن، فإنه يستحيل تثبيت استقرار الحالة في كوسوفو ومحيطها وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أو ضمان تسوية قوية ودائمة للأزمة في كوسوفو.

وللأسف، فإن عملية نزع سلاح جيش تحرير كوسوفو لا تمضي قدما بالسرعة المطلوبة، ومن الواضح أن وحدات قوة حفظ السلام في كوسوفو من البلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لا تحرز تقدما في هذا المجال البالغ الأهمية. إن روسيا، بصفتها مشاركا نشطا في تسوية كوسوفو وفي قوة حفظ السلام، تتوقع إنجازا نوعيا في مجال نزع سلاح جيش تحرير كوسوفو في وقت قريب للغاية. وسنواصل اتخاذ

الخطوات اللازمة في هذا المجال في إطار مجلس الأمن، من جملة مساعي أخرى.

وأريد أن أسوق مثالا آخر، هو طاجيكستان. ففي إطار عملية السلام التي تجري في ذلك البلد، من الأمور المشينة بوجه خاص تأخير تنفيذ البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية في الاتفاق العام بشأن إحلال السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان، الذي ينص على نزع سلاح الوحدات العسكرية للمعارضة وتفكيكها. وبالطبع فإن المسؤولية الرئيسية عن ذلك تقع على عاتق المعارضة الطاجيكية الموحدة. إلا أنه كان بوسع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان أن تضطلع بدور أكثر نشاطا. وهي مفوضة بوضوح لرصد معسكر مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة، وجمع الأسلحة، والتسريح، وإعادة الإدماج، وتوفير المساعدة للطرفين في هذا المجال. علاوة على ذلك، فإن تسريح مقاتلي المعارضة وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية وعملية السلام بين الطاجيكيين برمتها كلها أمور تقتضي دعما ماليا وماديا كافيا من المجتمع الدولي، وهو ما لم يرتق إلى المستوى الكافي حتى اليوم. ونأمل أن يلقى المجتمع الدولي أذنا صاغية في نهاية المطاف للمناشدة التي وردت في قرار مجلس الأمن ١٢٤٠ (١٩٩٩) من أجل تقديم التبرعات، بما في ذلك تنفيذ مقترحات التسريح، والمناشدات ذات الصلة التي أعرب عنها الأمين العام. وما لم يحدث ذلك، قد تواجه عملية السلام في طاجيكستان مصاعب خطيرة.

ومهمة نزع السلاح والتسريح المشاركين في الصراع المسلح ترتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة الانتشار المنفلت للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا سيما في مناطق الأزمات. وقد أشار زملائي صباح اليوم إلى هذه المسألة أيضا. وروسيا تهتم بتصعيد جهود مكافحة الاستخدام غير المشروع للأسلحة التقليدية، خاصة في مناطق الصراع. ونحن نؤيد مشاركة الأمم المتحدة في جهود تجميع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتدميرها حينما تطلب مساعدتها وحين توافق الدول المعنية.

كذلك لا بد لنا من العمل على تعزيز فعالية نظم حظر الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن. وكما شددنا دائما، فإن نظم الحظر التي تحتوي على ثغرات لا تؤدي إلا إلى زيادة حدة المواجهة العسكرية بين الأطراف المتصارعة وتقويض سلطة مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل. وبهذا المعنى، يتعين علينا أن نستفيد جديا من دروس التجربة السلبية لأزمة كوسوفو، حيث كان الدعم الخارجي لجيش تحرير كوسوفو يقدم بشكل شبه علني، في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن.

وختاما، أود أن أؤكد مرة أخرى أن الاتحاد الروسي، وعيا منه بمسؤولياته بوصفه دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن، سيواصل مساهمته النشطة والفعالة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بجميع جوانبها، بما في ذلك الجوانب التي ننظرها اليوم. ولا أعتقد أن هناك اختلافا في وجهات النظر بشأن أسلوب حل هذه المشكلة. والبيان الذي أعدته ماليزيا يحظى بتوافق آراء واسع داخل مجلس الأمن وفي الأمم المتحدة بوجه عام. ومن ثم، نحن نرى أن المهمة الماثلة أمامنا الآن ليست إضفاء الصفة المنظمة على المبادئ والنهج، بل تنفيذ هذه المبادئ في الواقع بدون السماح بانتهاك قرارات مجلس الأمن وبدون أن نضطر إلى إيراد الأمثلة التي ذكرتها سابقا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد تُرك (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): أبدأ بالإعراب عن الامتنان لكم، يا سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن اليوم، ولوفد ماليزيا على مبادرته الرامية إلى تناول مسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن.

إن موضوع مناقشتنا اليوم يتصل بأحد الجوانب الأكثر حساسية وصعوبة في أعمال مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة ككل. والفترة الراهنة في التاريخ تتسم بتنوع كبير في الصراعات العسكرية، حيث يدور معظمها داخل الدول، رغم مشاركة دول أخرى فيها بدرجات متفاوتة. ويمثل إنهاء هذه الصراعات العسكرية تحديا كبيرا في صون السلم والأمن الدوليين اليوم. وتسريح ونزع سلاح وإعادة إدماج المحاربين الذين ينتمون إلى طائفة واسعة من التشكيلات والمجموعات المسلحة من أهم الشروط المطلوبة للانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلام. وقد آن الأوان لأن يتناول مجلس الأمن هذه المواضيع ويعالجها على نحو شامل وموضوعي. وعلاوة على ذلك، من المفيد الاستماع إلى آراء جميع الدول الأعضاء المهتمة وآراء نائب الأمين العام، التي نرحب

اليوم بوجودها بيننا ترحيبا خاصا. ونظرا لأن المناقشة المفاهيمية التي نبدأها اليوم جديدة في بعض جوانبها، فسيكون من المفيد لنا أيضا أن نفكر في المجالات التي تحتاج إلى عمل إضافي، بما في ذلك إجراء المزيد من الدراسات.

إن التجربة بينت أن التقدم صوب نزع السلاح كان أسرع وأعمق أثرا في الحالات التي أبرم فيها اتفاق سلام شامل. ومن ناحية أخرى، بينت التجربة أيضا أن اتفاقات السلام في بعض الأحيان تكتنفها ثغرات كثيرة. وتبعا لذلك، فإن تطبيقها يزداد تعقيدا وصعوبة. وصنع السلام يقتضي عادة اتخاذ خيارات صعبة، وهذا أمر تدركه الأمم المتحدة كل الإدراك اليوم خاصة في هذا الوقت الذي شهد إبرام اتفاق سلام في سيراليون. إلا أن علينا أن نبقي في أذهاننا حكمة الفيلسوف الأوروبي العظيم إراسموز، الذي قال موضحا في عام ١٥٠٨ إن "أكثر أنواع السلام ظلما أفضل من أعدل الحروب". وتنطبق هذه المقولة على الكثير من الصراعات الدائرة حاليا ولها معنى محدد، هو أن السلام تحد. فحتى لو كان منطويا على غبن من منظور القيم الإنسانية، إلا أن الصراع الحقيقي من أجل هذه القيم يصبح متاحا أكثر عندما تنتهي الحرب.

ونظرا لأن اتفاقات السلام الشاملة لا تتسنى دوما، فإن الأنشطة التي تعقب الصراع غالبا ما تبدأ على أساس سلام ناقص أو فقط على أساس اتفاق لوقف إطلاق النار. وحتى في تلك الحالات، فإن أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، خاصة فيما يتعلق بالأطفال الجنود، ينبغي أن تستمر.

وقد لاحظنا أن الأمم المتحدة، عندما توافرت لها الظروف المناسبة، تمكنت من النجاح في إنجاز عدة مشاريع واسعة النطاق في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. والنجاح في موزامبيق في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ - الذي جاء في وقت وصف في حالات أخرى بأنه كان سنة صعبة بالنسبة للأمم المتحدة - يذكر كثيرا على أنه نجاح للأمم المتحدة. والعدد الإجمالي لجنود الحكومة وحركة المقاومة الوطنية في موزامبيق (رينامو) الذين سُرحوا زاد عن ٧٠ ٠٠٠. وقد أنجز العمل في إطار خطة دعم إعادة الإدماج التي كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الضلع الأكبر في تنفيذها. وتضمنت الخطة مدفوعات نقدية وتدريبا مهنيا وتعزيزا للأنشطة الاقتصادية الصغيرة وتقديم تسهيلات ائتمانية للمسرحين من الجنود وقد كانت ضرورية لنجاح إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية. ويبرهن هذا المثال على أهمية مشاركة البرنامج الإنمائي، وبشكل أعم ضرورة إقامة علاقة بين عملية التسريح والتنمية بعد انتهاء الصراع. ولا بد من إشراك مختلف الأجزاء ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة. وموزامبيق مثال يساق تقليديا للتدليل على النجاح والأهمية التي ينطوي عليها نزع السلاح في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

إن نزع سلاح المقاتلين أمر هام أيضا بصفته مؤشرا على التقدم المحرز نحو التطبيع السياسي. واستمرار وجود قوات مسلحة موازية أو متنافسة أو تفشي أعمال السطو عائق هائل أمام التطبيع السياسي ولا بد من التغلب عليه.

وهناك مجموعة من المهام التي تتصل اتصالا وثيقا بقضايا نزع السلاح تعرف بعبارة "الأعمال المتعلقة بالألغام". ورغم أن الأعمال المتعلقة بالألغام لها هوية منفصلة، ينبغي لنا أن نذكرها اليوم بالنظر إلى أهميتها بوجه عام لعملية التطبيع بعد انتهاء الصراع. والعمل في مجال الألغام أكثر من مجرد إزالة الألغام، فهو يتضمن مساعدة ضحايا الألغام وإنشاء وعي بالألغام لدى الجمهور بشكل عام.

يجب أن يكون تنفيذ نصوص الصكوك الدولية الخاصة بإزالة الألغام وتدمير الألغام الأرضية أهم أولوية بعد أي نزاع. وهذا ضروري لا لمنع تجدد نزاع ما فحسب، بل للإقلال من مساحة الأرض المحظور دخولها بسبب وباء الألغام وللإسراع بعودة اللاجئين والمشردين داخليا والجنود المسرحين إلى مناطقهم ومعائشهم أيضا. إن إعادة تأهيل ضحايا الألغام هي عنصر مهم من عناصر التطبيع بعد النزاع، بل وأهم من ذلك طريقة استرداد الإنتاجية والكرامة البشرية لدى من تضرروا ضررا كبيرا بالمشكلة. وتدعو الحاجة إلى خلق التوعية بخطر الألغام وتعزيز تلك التوعية كجزء من الجهود الرامية إلى تعبئة الناس لأنشطة ما بعد النزاع. ولا يمكن للسلام أن يستدام وللتنمية أن تزدهر في جو قد يؤدي فيه انفجار إلى جرح أي شخص في أي وقت. والإجراءات الناجحة بصدد الألغام تقوي كلا من السلام والتنمية.

لكل هذه الأسباب، يجب النظر في مسألة إزالة الألغام في أقرب وقت ممكن في عملية تسوية السلام.

ويجب أن تصاغ الأولويات القصيرة الأمد بعناية لكي تزيد من تعزيز عملية إزالة الألغام الطويلة الأجل. وهذه الدروس تعلمناها مرارا وتكرارا في العديد من المنازعات في كل أرجاء الكرة الأرضية، وهي مهمة في حالات ما بعد الصراع اليوم بما في ذلك كوسوفو.

إن التسريح ونزع السلاح أمران ضروريان، ولكنهما ليسا غاية في حد ذاتها. إنما الهدف هو العودة إلى الحياة العادية وإعادة إدماج كل قطاعات المجتمع بها. ويجب إعادة إدماج كل المحاربين، ما عدا الأشخاص المسؤولين عن جرائم حرب أو ارتكاب جرائم ضد البشرية. والسلام مع الإفلات من العقوبة سلام غير مستقر. وليس في الإمكان دائما محاكمة مقترفي الجرائم فورا بعد الصراع. رغما عن ذلك، فإني أذكّر بأنه في حالات جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية لا يُطبق التقادم القانوني، لذا يظل إحضار مقترفي الجرائم إلى ساحة العدالة أمرا ضروريا ولو كان أحيانا مهمة طويلة الأمد وذلك لضمان سرمدية السلام.

وفي عملية إعادة الإدماج يجب أن يولى الأطفال، وخاصة الأطفال الجنود، أولوية خاصة. ويستغرق الكثير من الصراعات المسلحة المعاصرة فترات طويلة من الزمن. ولهذا نتائج مدمرة بالنسبة للأطفال. وبالإضافة إلى الآثار العاجلة للعنف، فإن مثل هذه الصراعات تحرم أجيالا كاملة من فوائد الأمن والرعاية الصحية، والتعليم وهو أهم من كل ذلك. إن أجيالا بأكملها تصبح ضحايا وتتدمر فرصهم في الحياة العادية.

لقد قام الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراع المسلح بعمل مفيد للغاية لمساعدتنا على فهم هذه المشكلة وأهميتها. كما تحدثت نائب الأمين العام اليوم بإسهاب عن هذه المشكلة. وقام الممثل الخاص بعمل تحضيري في أقطار معينة بما فيها سيراليون. وبعودة السلام إلى ذلك القطر الذي مزقته الحرب، فإن عملية إعادة إدماج الجنود الأطفال وغيرهم من الأطفال المتأثرين بالمشكلة في المجتمع ستكون من الأولويات الأساسية. ونأمل في أن يقوم المجلس في مناقشات مقبلة تركّز على مشاكل الأطفال في الصراع المسلح بالنظر بعمق في مستقبل أطفال سيراليون وفي غيرها من حالات ما بعد الصراع.

وعلى المجلس في مناقشاته اليوم أن يدرك الاتجاه العام للحد من الاتجار غير المشروع في الأسلحة بما في ذلك انتشار الأسلحة الصغيرة. ويجب على المجلس أن يكون ممتنا للجنة نزع السلاح لتبنيها إرشادات توجيهية بشأن التحكم في الأسلحة العادية والحد من التسلح ونزع السلاح مع التأكيد بوجه خاص على ترسيخ السلام. كما أن الجهود الإقليمية التي تضطلع بها منظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الأفريقية تستحق تأييد مجلس الأمن لها. ونخص بالترحيب الجهود المبذولة في أفريقيا، وهي منطقة تتعرض مأسويا للاتجار غير المشروع بالأسلحة. ومن بين التطورات الهامة في ذلك المجال قرار منظمة الوحدة الأفريقية بتقوية المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في توغو وتكثيف العمل بشأن الإجراءات العملية لنزع السلاح.

ولا بد لمناقشات مجلس الأمن وما يتبعها من أنشطة أن تولي الاهتمام الواجب لنزع السلاح الموسع والحد من الأسلحة بوصف ذلك عاملا في صون السلم والأمن الدوليين.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالقول إننا نؤيد مسودة البيان الرئاسي الذي أعد لاختتام مناقشات اليوم بما فيها من المتابعة التي أدرجت بذلك البيان.

السيد بتريا (الأرجنتين) (تحدث بالاسبانية): أعرب عن شكري لنائب الأمين العام، السيدة لويز فريشيت لوجودها معنا اليوم ولكلمتها الهامة.

وكما أكده مجلس الأمن منذ سنتين، فإن حقائق اليوم المؤلمة أنه في العديد من الأماكن حيث يستحيل وجود الغذاء والتعليم والرعاية الصحية، من السهل وجود البنادق الرشاشة، والقنابل اليدوية والألغام المضادة للأفراد. فإن استمر هذا الاتجاه، فإن أي أمل في التنمية والسلام والنمو سيتلاشى في أقطار عديدة.

لذلك فإننا نهنئكم، السيد الوزير وأعضاء وفدكم الآخرين لإتاحة الفرصة لنا لمناقشة موضوع نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين كعنصر مهم في بناء سلام دائم.

إن الصراعات داخل الدول تضرب جذورها في الحكومات الضعيفة، وفي تاريخ من التناحر الاجتماعي والعرقي وعدم الاستقرار الاقتصادي، والفساد وانعدام الأمن وإساءة معاملة الأقليات، ويمتزج كل هذا مع الفقر واليأس. ويمكن لمثل هذه الصراعات أن تكون نتيجة أي من هذه الأسباب أو من مجموعة منها، ولكنها جميعا تتطلب عنصرا إضافيا واحدا، ألا وهو: الحصول على كمية وافرة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومع هذا العامل الإضافي، أصبحت الحرب طريقة للحياة للمحاربين. ولا يهم هنا ما إذا كانوا في جانب الثوار أو الحكومة، إذ أن الحروب من هذا النوع لا تعترف بأية ايديولوجية. ولكن الأمر يزداد خطرا بالنسبة للكثير من الناس وخاصة المراهقين، حين يكون الانضمام إلى المليشيات هو الحرفة الوحيدة الممكنة. ولكل هذا أثره على المستويين القومي والإقليمي مما يعرض السلام والأمن للخطر وهكذا فإنه يقتضي اهتمام مجلس الأمن.

ويتطلب بحث هذا الموضوع إعادة النظر في مفهوم الأمن وابتكار طرق جديدة لجعله واقعا ملموسا. ويجدر بنا أن نتساءل عما نتكلم عندما نشير في الميثاق إلى الحاجة إلى صون الأمن والسلام الدوليين. وفي هذا الإطار، لا شك في أن ما نسعى إلى صونه هو أمن الفرد البشري. كما يجدر بنا أيضا أن نتساءل عما نعنيه حينما نشير في الميثاق إلى الحاجة إلى اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع وإزالة التهديدات التي يتعرض لها السلام، ولقمع أعمال العدوان. وهذا في نظرنا يشير إلى منع الصراع وبناء السلام.

وهكذا يكون الأمن البشري وبناء السلام مفهومين مكملين رئيسيين. وأولى مستلزمات تحقيق الأمن البشري هي تقوية المؤسسات الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وجودة الحكم والتنمية المستدامة.

وتباعا، يتطلب الأخير أن تتمكن الدول من إعادة هيكلة اقتصاداتها بإكسابها الوصول إلى أسواق رأس المال والمنافذ المعقولة لصادراتها. إن بناء السلام جهد لتحسين الظروف من الداخل، وتعزيز القدرة الداخلية للمجتمع لحل صراعاتها دون عنف.

وفي هذا السياق، يشكل انتشار الأسلحة الصغيرة تهديدا للأمن البشري بشكل عام وللمجتمعات التي تسعى إلى إعادة تأهيل نفسها. وهذا لا يعني أن تدفقات الأسلحة يجب أن تنتهي دون قيد أو شرط، لأن حق الدفاع عن النفس يعترف به الميثاق. والفكرة هي المساعدة على منع الصراعات المسلحة والسيطرة عليها. وفي هذا السياق، من الضروري أيضا دعم الجهود المحلية لإعادة بناء التماسك الاجتماعي والحفاظ على الأمن العام وشرعية الدول كموفرة للأمن.

من الأساسي الحفاظ على الثقة ورفاه المجتمعات المتأثرة. ومبادرتكم، سيدي الرئيس، لتحقيق نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم خطوة طيبة في ذلك الاتجاه.

إلا أن المهمة لا تنتهي عند هذا الحد. فبناء السلام بعد انتهاء الصراع يمكن أن يستفيد من مشاريع التعاون التي يشارك فيها بلد أو أكثر لتهيئة الظروف المواتية للحكم السليم، والإصلاح الاقتصادي والتصدير. وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن أن تكون المنظمات الإقليمية مفيدة وتكمل الجهود التي تبذل على المستوى الوطني.

إن تجربة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي كانت مثالية في هذه المجالات جميعا. ونحن نرى، أن هذا يرجع إلى المستوى الثقافي للمجتمعات المتأثرة بالصراع وللاقتناع المكتسب تاريخيا بأن الديمقراطية أحسن شكل للحكم بالنسبة للمنطقة.

يجب علينا أن نعزز قدرة الأمم المتحدة على منع الصراعات، وعلى الاستجابة عندما ينشب الصراع وعلى توفير الوسائل لبناء السلام بعد انتهاء الصراع. إن صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام المستدام أمور حيوية وعناصر يتوقف كل منها على الآخر في نفس المسعى: بناء سلم دائم يكفل الأمن الإنساني في جميع المجتمعات.

وهذا لا يمكن أن يكون أكثر تحديدا منه في إطار الاستثمار والإنتاج والأسواق المأمونة للسلع التى تنتجها هذه المجتمعات. وهذا من شأنه أن يسهم ليس فقط في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وإنما أيضا في تعزيز الثقة، وهي عنصر أساسي للسلام.

الرئيس: (تكلم بالانكليزية)، أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلـيَّ.

السيد كالداس ديمورا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الترحيب بكم، سيدي الرئيس، وبتهنئة وفدكم على المبادرة بإجراء هذه المناقشة. وأود أيضا أن أشكر نائبة الأمين العام لويز فريشيت وإدارة عمليات حفظ السلام على إسهامها في هذه الممارسة.

عندما بدأ وفدكم، سيدي الرئيس، الإعداد لهذا الاجتماع، وزع مذكرة أرست الأساس لمناقشتنا. وكان على المجلس أن يناقش موضوع ثقافة العنف والتخويف التي نشأت في الحالات العديدة للأسف من الصراعات الداخلية التي أحاقت بفترة ما بعد الحرب الباردة. وبطريقة شريرة مستمرة تنشب تلك الصراعات في مناخ تتاح فيه الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل سهل ومكشوف.

وإنني أتذكر أن المجلس تناول بعض جوانب هذه المسألة في القرارات والبيانات الرئاسية التي اعتمدت فيما يتعلق بالتقرير التاريخي للأمين العام بشأن أسباب الصراع وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. ونظر المجلس أيضا في مسألة صيانة السلم والأمن وبناء السلم بعد انتهاء الصراع في مناقشة مفتوحة استغرقت يومين عقدت في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، عندما أكد مجددا مسؤوليته الرئيسية وبموجب الميثاق عن صيانة السلم والأمن الدوليين، وأبرز

"الحاجة إلى التعاون الوثيق والحوار بين هيئات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الهيئات المعنية مباشرة في ميدان بناء السلام بعد انتهاء الصراع". (S/PRST/1998/38، ص ٢)

وفي هذا السياق، أود أن أذكر بالمبادئ التوجيهية بشأن تحديد/الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح التي اعتمدت بتوافق الآراء في الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح عام ١٩٩٩. والمبادئ التوجيهية تلك تتناول التدابير العملية المتعلقة بجمع الأسلحة، وبخاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة - والحد منها والتخلص منها وتدميرها، وتسريح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم. وهي مفصلة تماما. كما تتناول حالات ما بعد الصراع الناجمة عن صراعات داخلية. وينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بهذا العمل الهام.

ونحن نرى أن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا يمكن تناولها بشكل منفصل. إنها لا بد أن ينظر إليها في ضوء تعزيز السلم والرفاه والاستقرار. وإعادة تأهيل المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع مسألة أساسية.

ونفهم أيضا أن هذه العملية لا يمكن القيام بها بنجاح دون التزام سياسي صارم من جانب الأطراف المشاركة، لأن أبعاد تلك الاعتبارات تتجاوز مستويات السلم والأمن وتمس بالتالي عددا من المسائل الاجتماعية والاقتصادية الحاسمة. إن الإرادة السياسية التي تعرب عنها الأطراف يجب أن يكملها دعم المجتمع الدولي. ونحن نعتقد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي له دور تنسيقي هام يؤديه في هذه الجهود.

ومن المهم للمجتمع الدولي أن يوفر شبكة من خبراء الأسلحة ذوي الخبرة من الحكومات التي تسهم في عمليات حفظ السلام، مكونا بالتالي قاعدة بيانية واسعة النطاق بشأن هذه الأمور. وفي هذا الصدد يجب بذل اهتمام مستمر من جانب المجتمع الدولي خلال فترة ما بعد الصراع، التي قد تتضمن وجود بعثات سياسية للمتابعة في الميدان. وبطبيعة الحال، يجب أن ندعو، تبعا لذلك، للتنفيذ الصارم لحظر الأسلحة عندما يكون ذلك ممكن التطبيق، مع تركيز خاص على وقف توزيع الأسلحة الصغيرة والخفيفة وعلى تجنب تراكمها وانتشارها.

إن احترام تلك الخطوات أمر أساسي لضمان النتيجة الإيجابية لأي صراع بذاته فيما يتعلق ببناء وتعزيز السلم. وفي أي مكان ينطبق عليه ذلك، كما في السلفادور، ونيكاراغوا، وغواتيمالا، وموزامبيق، على سبيل المثال، فإن السلم تم إحلاله وتمت إعادة إدماج المحاربين السابقين في المجتمع. وفي الأماكن الأخرى التي لا ينطبق عليها ذلك، كما في أنغولا، ظل التوتر والصراع مستمرا وتخلفت مسائل نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم عن ركب مهمة تعزيز السلم الملحة.

وتوخيا للإيجاز، أود أن أعرب عن دعم وفدي لطلب المجلس إلى الأمين العام بأن يقدم في مدى ستة أشهر ملاحظاته وتوصياته إلى المجلس، وبخاصة تلك المتعلقة بالتجارب والدروس المستفادة التي من شأنها أن تثري استعراض المجلس مستقبلا لهذه المسائل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد دانغي ريواكا (غابون) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، إن حضوركم اليوم يشهد على التزام بلدكم ماليزيا بصون السلام في العالم. ونشكر وفدكم على إدراج هذا البند المتعلق بنزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في جدول أعمال مجلس الأمن.

إن الاضطرابات في العالم طيلة العقد الماضي تبين لنا نوعا جديدا من الصراعات التي تدور في أغلب الأحيان بين طوائف تنتمي إلى دولة واحدة. وطبيعة وتعقيد هذه الصراعات، التي نشهدها في مختلف بقاع العالم منذ انتهاء الحرب الباردة، يجب ألا تجعل المجلس يتنصل من مهمته الرئيسية، ألا وهي صون السلم والأمن الدوليين. ومما لا شك فيه أن مجلس الأمن أنشئ أصلا لتناول الصراعات بين الدول بصفة أولية، إلا أن المجلس في هذا العصر الجديد من التاريخ، ينبغي له أن يجد الحلول الصحيحة لهذه الحالات الجديدة.

ويرى وفدي أن أنسب طريقة هي أن نتعرف على أسباب نشوب الصراعات في تاريخ مبكر جدا قبل الوقوع الفعلي لاشتباك مسلح. وبالتالي، فإن مناقشتنا اليوم لا تشمل منع الصراعات لأننا نتناول بصفة محددة نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

وعلينا أن نعترف بأنه في مجال نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، تكتسب الأمم المتحدة تجربة هامة ومحمودة يجب التوسع فيها. ويتبادر إلى ذهني، ضمن جملة أمور، العمليات الناجحة في السلفادور، وغواتيمالا، وموزامبيق، وليبريا، وجمهورية أفريقيا الوسطى. ونجاح هذه البعثات يعود جزئيا إلى تعاون الأطراف المعنية.

وبالنسبة لأنغولا، فإن تعاون أحد الطرفين، أي اتحاد يونيتا، أمر افتقرنا إليه في أعمال بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا.

وتساعدنا تجربتنا على إعداد وتنفيذ عمليات حفظ السلام في المستقبل، في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثلا، بأعظم الأمل في النجاح.

وعلى الرغم من أن لكل صراع سماته الخاصة، فسيكون من الحكمة، بمجرد التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار، تضمين ولاية بعثة الأمم المتحدة لرصد تنفيذ الاتفاق توجيهات بجمع الأسلحة المحتجزة وتدميرها، ورصد نقل الأسلحة غير المشروعة، والمساعدة على إزالة الألغام. وفي هذا الصدد، يجب على المجتمع الدولي ألا يبخل بالموارد المطلوبة لتوطيد السلام.

ومهما كانت أهمية هذه المهام في حد ذاتها، فهي لا تكفي لضمان سلام دائم. بل يجب دعمها بإجراءات متعددة القطاعات لتدعيم السلام. وهذا يفترض من مجلس الأمن أن يناشد الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، التي تتناول التنمية، وحقوق الإنسان، والتعليم، والصحة. وذلك يفترض أيضا من المؤسسات المالية الدولية والمانحين الثنائيين أن يتحلوا بقدر أكبر من المرونة في تقديم القروض إلى البلدان الخارجة من الصراعات، حيث غالبا ما تكون البنية التحتية الإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية قد دمرت بأكملها.

ولئن كان العلاج لا يحل محل الوقاية، فإن وفدي يؤكد بشدة على أن مجلس الأمن ينبغي له أن يعمل على منع الصراعات، بالتعاون مع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية. وهذا من شأنه أن ينقذ أرواحا لا حصر لها، ويساعد على كفالة الاستخدام الأمثل للموارد والأرصدة من أجل التنمية التي تحتاج إليها احتياجا شديدا تلك البلدان الأطراف في الصراعات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غابون على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرف المجلس، بطبيعة الحال، أن تعقد هذه الجلسة برئاسة وزير خارجية ماليزيا، وتتناول موضوعا تهتم به بلادي اهتماما كبيرا.

في هذا العقد الذي يقرب الآن من الانتهاء، لا تنجو أية منطقة في العالم من تفاقم الصراعات الداخلية. وهذه المواجهات تشارك فيها غالبا لا القوات التقليدية فحسب، بل والجماعات المسلحة، والمتمردون، والمليشيا، وهي عناصر جامحة تتنافس على السيطرة على قطع من الأرض. إن انتشار هذه الجماعات المسلحة وتوسعها، بالإضافة إلى انتشار الأسلحة الخفيفة، يضاعف من صعوبة وتعقيد إبرام اتفاقات السلام، والتحقق من الامتثال لها عند وجودها.

ولا يمكن لشيء أن يحل محل اتفاق الأطراف المعنية على تطبيق ترتيبات السلام بحسن نية. وهنا يكون دور مجلس الأمن حاسما حتى وإن كان حفظ السلام وبناء السلم نتيجة لجهود جميع الأطراف: المؤسسات الدولية، والمنظمات الإقليمية، والدول المانحة، وهيئات التمويل الأخرى.

وكما أكدت ماليزيا، فإن نزع سلاح المحاربين السابقين مشكلة تستحق الانتباه، وينبغي لنا أن نجد لها حلا دائما. وحالة غينيا - بيساو، التي نشبت مؤخرا تثبت أن استرجاع الأسلحة وتخزينها، حتى تحت الرقابة، لا يمنعان منعا كافيا من تجدد التوتر أو استئناف الأعمال القتالية. ولا يمكن منع استخدام هذه الأسلحة مرة أخرى في الواقع إلا بتدميرها؛ ويجب أن تكون هذه الأحكام جزءا من اتفاقات السلام التي تقدمها المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة. ولهذا، فمن الضروري إدراج هدف التسريح ونزع السلاح هذا في نهج شامل. وجمع الأسلحة لا بد أن يتواكب مع تسريح حامليها وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية. وبدون إمكانية إعادة تأهيل المحاربين السابقين تأهيلا اجتماعيا، وإعادة إدماجهم في الحياة الوطنية، فسوف يميلون إلى حمل أسلحتهم من جديد عند أول اختلال في اتفاق السلام أو لأنهم سيعتبرون ذلك أفضل وسيلة، أو الوسيلة الوحيدة لتحسين ظروف معيشتهم.

لذلك، من الواضح أنه لا بد للاتفاقات التي تنهي الصراعات - خاصة الصراعات الداخلية - أن تتضمن أحكاما محددة للتنفيذ والتحقق في سياق نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

إلا أن المجتمع الدولي يجب ألا يتنصل من مسؤولياته السياسية والمالية لتمكين تنفيذ هذه الاتفاقات، فيضمن بذلك نجاح الانتقال السلمي. ويمكن أن يتخذ هذا الجهد من جانب المجتمع الدولي أشكالا متعددة. أولا، في حالة انتشار قوات متعددة الجنسيات مأذون بها أو عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يمكن إدراج مهمة جمع وتخزين الأسلحة، وكما سبق أن ذكرت، تدمير هذه الأسلحة في ولاية تلك العمليات وتلك القوات. ثانيا، يمكن توفير المساعدة لإعادة تشكيل القوات المسلحة لتفادي بقاء الميليشيات أو إعادة تشكيلها، وفي بعض الحالات، إعادة إدماج بعض المقاتلين السابقين في هياكل عسكرية مستقرة خاضعة للسيطرة. وأخيرا، يمكن تقديم المساعدة الاقتصادية لإعادة التأهيل والتنمية لردع المقاتلين السابقين عن استعمال القوة المسلحة في أي وقت من الأوقات، وهذا هو الأهم.

وفي كل هذه المجالات، سيلزم أن يقدم المجتمع الدولي الدعم بسخاء أكبر. إن عدم توفر الموارد المالية هو، في الواقع، أهم عقبة في سبيل تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولا يسعنا، في هذا الصدد، إلا أن نعرب عن أسفنا لأن هذه الأنشطة تتوقف في أغلب الأحيان على تبرعات غير مؤكدة بحكم طبيعتها. وفي عدة حالات وضعت الأمم المتحدة البرامج بعناية ولم يتسن تنفيذها في نهاية الأمر لعدم توفر التمويل.

إن سجل الجهود المبذولة خلال السنوات القليلة الماضية سجل متفاوت للغاية. وأسوأ مثال على ذلك استئناف القتال في أنغولا، وهو مثال قاس لفشل عملية من عمليات نزع السلاح والتسريح جرى تصورها في اتفاق للسلام وضعته الأمم المتحدة وعهد إليها بتنفيذه.

ومن حسن الحظ أن هناك، في المقابل، بعض الاستثناءات الإيجابية. ففي مالي وموزامبيق وكمبوديا وجمهورية أفريقيا الوسطى وغواتيمالا، جرى الاضطلاع بمهام نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية وتمت بنجاح، وذلك بفضل مشاركة الأطراف، في المقام الأول، وكذلك بفضل مثابرة المساعدة الدولية وثباتها. إن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، والبعثة الأفريقية المشتركة لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى قامت بدور أساسي في تطبيق المبادئ التي نناقشها اليوم. لقد نجحت العمليتان في جمهورية أفريقيا الوسطى -

وإحداهما البعثة الأفريقية المشتركة لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي كانت عملية متعددة الجنسيات موكلة إلى الأفارقة دون غيرهم، والأخرى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى - في استعادة ما يزيد عن ٩٠ في المائة من الأسلحة الثقيلة و ٦٠ في المائة من الأسلحة الخفيفة المتداولة خلال عمليات التمرد الثلاث التي تمت في عام ١٩٩٦، وتمكنت من السيطرة عليها، وتم وضع برنامج للتسريح بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونود أن نشيد بصورة خاصة بعمل البرنامج الإنمائي في هذا المجال. لقد قام بدور أساسي في نزع السلاح في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي عملية حافظت على احترام الحياة المدنية.

ويجب أن نضع كل هذه الأمثلة نصب أعيننا لمعالجة المشاكل الناشئة اليوم في حالات كثيرة بعد انتهاء الصراع، وهي حالات بررت تماما بيان نائبة الأمين العام، السيدة فريشيتا، ونعرب لها عن امتناننا.

وفي غينيا - بيساو الآن، لا بد لعملية جمع الأسلحة التي بدأها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تستأنف تماما وأن تكلل بالنجاح، ولا بد من تسريح المقاتلين، مما يسهم في تحقيق الاستقرار في هذا البلد وهو يستعد للانتخابات.

ويسعدنا أنه تم توا توقيع اتفاق من جانب الأطراف في سيراليون. وندرك جيدا أهمية ذلك بالنسبة لأصدقائنا البريطانيين. ويشمل ذلك الاتفاق قسما مكرسا لنزع أسلحة المقاتلين وحصرهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم. والأمم المتحدة التي تشارك من خلال بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون، عليها، جنبا إلى جنب مع الأطراف في سيراليون وفريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - وهي المنظمة الإقليمية المختصة - أن تحرص على نجاح إتمام هذه المهمة إذا أردنا فعلا لهذا البلد الذي يشهد الحرب منذ ثماني سنوات أن يستعيد السلام مع كل ما يصاحبه من منافع، وخاصة عودة اللاجئين. ونعرف أن هناك ما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ في غينيا، البلد المجاور.

كذلك توجد بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أخبار طيبة، وإن كانت الحالة متقلبة. وسوف يتطلب نجاح اتفاق وقف إطلاق النار الموقع توا من جانب الأطراف المتحاربة واستمراره استرداد الأسلحة وتسريح المقاتلين من عدد كبير من المجموعات المسلحة والميليشيات والمتمردين الموجودين في منطقة البحيرات الكبرى منذ عدة سنوات. والمهمة جسيمة جدا. ومن هنا أيضا جدوى وأهمية هذه المناقشة التي دعت إليها ماليزيا، في وقت مناسب.

ولا بد أيضا أن نتحدث عن كوسوفو. فوفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) يتعين على الوجود الأمني الدولي أن ينزع سلاح جيش تحرير كوسوفو والمجموعات الألبانية المسلحة الأخرى وأن يهيئ بيئة مأمونة للسكان المدنيين. وهذا أمر لا بد منه إذا أردنا إعادة السلام والتنفيذ الكامل لأحكام القرار الهام المعتمد هنا.

هذه هي الأسباب التي تجعلنا، سيدي الرئيس، نعرب عن امتناننا لمبادرة بلدكم، التي تتناول المشاكل الحقيقية المتصلة بعدة منازعات يعكف مجلس الأمن على معالجتها. إن البيان الرئاسي الذي سيعتمد في نهاية هذه المناقشة سيؤكد الأهمية التي يوليها المجلس لهذه المسألة، وفي المقام الأول، تصميمه على إيجاد الحلول، بدافع من البيانات المدلى بها اليوم. وسيتعين على المجلس بعد ذلك أن يطبق على كل حالة المبادئ والتوصيات التي سنتبناها في ذلك البيان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يشرفني وجودكم في موقع الرئاسة على اجتماعنا اليوم، وأشكركم على ذلك، وأود أيضا أن أتوجه بالشكر لنائبة الأمين العام على بيانها الاستهلالي.

لقد ذكرتنا السنوات القليلة الماضية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مرارا وتكرارا، بالطابع الوحشي والمعقد الذي تتسم به المنازعات المعاصرة. والصراعات الداخلية كثيرا ما يرافقها تدفق الأسلحة المشروعة وغير المشروعة، مما يغذي مستويات متصاعدة من العنف. وفي حالة التوصل إلى اتفاق بين العناصر المتحاربة يستطيع مجلس الأمن اتخاذ تدابير نشطة للمساعدة على كبح جماح العنف.

ولهذا السبب، فإننا نشيد بجهود ماليزيا، بوصفها تتولى رئاسة مجلس الأمن، من أجل إبراز الدور الهام الذي يضطلع به نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في منع وقوع المزيد من العنف وإعادة هيكلة المجتمع المدني.

ولا حاجة للتأكيد على أهمية توفر الإرادة السياسية لدى الأطراف للتقيد باتفاق سلام ونزع السلاح. فمن دون هذه الإرادة، ثمة القليل الذي يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع به بفعالية. وأنغولا ليست سوى مثال ساطع ومؤسف لإمكانية النجاح التي تحولت إلى فشل. فبالرغم من أن الأمم المتحدة أحرزت نجاحا في عمليات تسريح ونزع أسلحة ما يزيد عن ٠٠٠ ٥٠ من المحاربين السابقين التابعين للاتحاد الوطني للاستقلال التام للأمم المتحدة، فإن المكاسب التي تحققت بشق الأنفس سرعان ما تبددت بسبب عدم التزام اليونيتا بالتقيد باتفاقات السلام.

وفي سيراليون، تشجعت الأمم المتحدة باتفاق السلام الذي وقع أمس في لومي. إلا أن ضمان تحقيق سلام دائم في البلد الذي مزقته الحرب لن يكون سهلا، وتتوقع إدارة عمليات حفظ السلام، حسب اعتقادي، أنه سيتعين نزع سلاح أكثر من ٠٠٠ ٣٣ من المحاربين وإعادة إدماجهم في المجتمع في سيراليون قبل تحقيق السلام. وهذه مهمة جسيمة.

ومن أجل النجاح في جهودنا في المستقبل، يجب علينا أن نتعلم من التجارب الماضية وأن نسعى إلى إيجاد وسائل مبتكرة لجعل عملية نزع السلاح والتسريح أكثر فعالية. وتحقيقا لهذا الغرض، شعرنا بالتشجيع جراء العمل الممتاز الذي اضطلعت به وحدة الدروس المستفادة في إدارة عمليات حفظ السلام التي تخطط للانتهاء من تقرير بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في وقت لاحق من هذا العام.

وبصورة مماثلة فإن الولايات المتحدة شعرت بالتشجيع جراء العمل الذي اضطلعت به إدارة شؤون نزع السلاح، التي نظمت ورشة عمل في مدينة غواتيمالا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بشأن تجميع الأسلحة وإدماج المحاربين السابقين في المجتمع المدني - واشتملت على تجارب غواتيمالا والسلفادور وهندوراس ونيكاراغوا وكولومبيا. وجميع هذه الجهود، بالإضافة إلى ورقة العمل التي قدمتها مؤخرا هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح بصورة عملية، ستشكل إضافة هامة لفهم المجتمع الدولي لهذا الموضوع الهام.

وثمة فكرة مبدعة ومبتكرة في مجال نزع السلاح المتعلق بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وردت أثناء زيارة إلى ألبانيا قام بها في العام الماضي وكيل الأمين العام السيد دانابالا - ويسعدني أن أراه معنا اليوم - حيث ساعدت الأمانة العامة على تطوير فكرة تتمثل في تمكين الزعماء الألبان المحليين على جمع الأسلحة ومبادلتها مقابل مشروعات بناء مدنية للمجتمع المحلي. وفي الماضي لم تؤد برامج النقد مقابل السلاح إلى تحقيق الكثير في المساعدة على تحسين الاقتصادات المحلية أو إبقاء السلاح بعيدا عن متناول المحاربين السابقين. وهذا النهج الجديد المتمثل في مبادلة الهياكل الأساسية المحلية مقابل الأسلحة قد يوفر بديلا للجهود السابقة في ميدان نزع السلاح.

وبالرغم من نجاح هذه المبادرات الجديدة، فليس كافيا الاضطلاع بتجميع الأسلحة فقط. ويجب على المجتمع الدولي ايضا أن يتخذ خطوات لكبح تدفق الأسلحة المشروعة وغير المشروعة إلى مناطق الصراع. ويجب على جميع دولنا التي تبيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أو الضالعة في تدفقات نقل هذه الأسلحة، تتحمل مسؤولية غض الطرف عن التدمير الذي تسببه، وعلينا أن نتصرف معا الآن لكبح عمليات نقل الأسلحة إلى مناطق الصراع.

وتحقيقا لهذا الغرض أود أن أبرز بعض الأفكار التي تقدمت بها وزيرة الخارجية السيدة مادلين أولبرايت أثناء الاجتماع الوزاري بشأن أفريقيا الذي عقد في العام الماضي، وكذلك مبادرات الحد من الأسلحة التي اضطلعت بها الولايات المتحدة على الصعيدين الدولي والوطني. واقترحت السيدة أولبرايت وزيرة الخارجية السعي من أجل التوصل إلى اتفاقية تستند إلى اتفاقية منظمة الدول الأمريكية التي فتحت الطريق لمكافحة الاتجار غير المشروع. وينبغي لنا أن نختتم المفاوضات المتعلقة باتفاقية عالمية في أسرع وقت ممكن. وكذلك تؤيد الولايات المتحدة عمل لجنة الجريمة التابعة للأمم المتحدة بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة، فضلا عن مدونة السلوك بشأن عمليات نقل الأسلحة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي. وسنسعى إلى ضمان تنسق أفضل مع

الاتحاد الأوروبي في سياساتنا المتعلقة بعمليات نقل الأسلحة، وعلى الصعيد الوطني سنت الولايات المتحدة قانونا يضيق الخناق على عمليات سمسرة الأسلحة التي تقوم بها الشركات المتورطة في نقل الأسلحة على الصعيد الدولي.

ويود وفد بلدي أن يميز بين نزع السلاح والتسريح، حيث ننظر إليهما عموما على أنهما يقعان ضمن نطاق مجلس الأمن، وإعادة الإدماج، التي ننظر إليها عموما على أنها تقع داخل نطاق بناء السلام بعد انتهاء الصراع، أو أنشطة التنمية. وعملية إعادة إدماج المحاربين السابقين في مجتمعاتهم تقع في منطقة مبهمة بين مجالي المساعدة الدولية: وهما الإغاثة والتنمية. ومن أجل إعادة دمج المحاربين بنجاح، يجب عليهم أن يكونوا قادرين على إيجاد عمل في مجالات أخرى من مجالات اقتصاد بلدهم. وتحقيقا لهذا الغرض، يسر الولايات المتحدة أن ترى بأن الجزء الإنساني في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جنيف، سيبدأ خلال أيام قليلة، بتناول موضوع التعاون والتنسيق الدوليين استجابة لحالات الطوارئ الإنسانية، ولا سيما الانتقال من الإغاثة إلى إعادة التأهيل والتعمير والتنمية.

وحقيقة أن الجهازين الرئيسيين في الأمم المتحدة، مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ينظران في هذه المسألة تمثل دليلا على الأهمية التي تنطوي عليها عملية التسريح وإعادة إدماج الجنود بالنسبة للمجتمع المدني في البلدان التي دمرها الصراع الداخلي. وهذا أيضا تجسيد واعتراف بالتعقيد الذي ينطوي عليه التحدي في مثل هذا الجهد، سواء في أمريكا الوسطى، وأفريقيا أو كوسوفو.

وأخيرا، فإن وجود الجنود الأطفال لهو واقع يبعث على الأسف في صراعات اليوم. وهؤلاء الأطفال يتعرضون لأهوال غالبا ما تؤدي إلى عواقب تجعل النفوس الشابة والضعيفة نفوسا متوحشة. فلا يجب أن تتاح أمام الأطفال أنشطة مفيدة فقط لمنعهم من التحول إلى العنف، بل يجب أن يتعلموا بأن هناك طريق حياة أخرى غير حياة البنادق والتدمير والتشويه.

وخلال شغلي لمنصبي السابق في سري لانكا استطعت أن أرى بأم عيني التحدي المعقد والصعوبة اللذين ينطوي عليهما وقف استخدام الجنود الأطفال حالما يتم البدء بهذه الممارسة. وفي هذا الإطار خصوصا، فإن عمل الممثل الخاص للأمين العام المعني بأثر الصراعات المسلحة على الأطفال ينبغي أن يلقى الدعم والثناء.

وإننا نتطلع إلى البيانات التي ستدلي بها الدول غير الأعضاء في المجلس، ولا سيما تلك الدول التي لديها الخبرة في اتخاذ خطوات عملية وفعالة لتنفيذ واستدامة المفاهيم التي نناقشها اليوم، في إطار مجتمعاتها الخاصة وتاريخها الخاص. ومرة أخرى، أود أن أشكركم، سيدي، وأشكر وفد بلدكم على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن، أكثر المواضيع أهمية. وشكرا لكم مرة أخرى على وجودكم هنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد جاغني (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، إن وفد بلدي يرحب بكم، ترحيبا حارا في نيويورك ويشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة بهذه الأهمية. ويشرفنا سيدي الوزير، أن نراكم تترأسون جلسة مجلس الأمن هذه.

ويواجه مجلس الأمن اليوم لدى اضطلاعه بولايته عن حفظ السلم والأمن الدوليين بحالات صراع بالغة التعقيد. وتقع هذه الصراعات في معظم الأحيان داخل حدود دولة واحدة، لكنها تنطوي على آثار عالمية. وبعض هذه الحالات ينطوي على أعداد كبيرة من الفصائل والميليشيات والمجموعات المسلحة التي ليس لدى الحكومات في معظم الأحيان سوى قدر ضئيل من السيطرة عليها أو لا سيطرة لها عليها بتاتا. والتدفق الهائل للأسلحة الصغيرة تزيد أيضا من تعقد الصراعات، التي تتطلب بدورها قدرا كبيرا من الاستثمار من حيث الموارد سعيا للتوصل إلى حل دائم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الجهود يمكن أن تستغرق وقتا كبيرا جدا. ولذا، ففي السعي لتحقيق سلام وطيد، ثمة هدف أساسي واحد يتمثل في تفادي وقوع الصراع. ولهذا فإن مسائل نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم تنطوي على أهمية حاسمة.

وهناك حالات سيستمر فيها القتال بالرغم من وجود بعثة لحفظ السلام أو بناء السلام تابعة للأمم المتحدة

على الأرض. وبغية منع نشوء هذه الحالات، من الأهمية بمكان أن يجري أولا نزع أسلحة الأطراف المتحاربة. بيد أن هذا يتوقف إلى حد كبير على الإرادة السياسية للأطراف في إنهاء الصراع من ناحية، وعلى التزامها بتسليم أسلحتها من ناحية أخرى.

وهناك حالات يتمسك فيها المحاربون بأسلحتهم كتذكارات ترمز إلى مشاركتهم فيما يرونه قضية نبيلة. وفي حالات أخرى، تكون فيها الحوافز لتسليم الأسلحة ضئيلة جدا، بسبب شواغل أمنية أو دوافع أخرى خفية. وأعمال اللصوصية أمثلة شائعة.

ومع ذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يجد وسائل تكفل بأن يجري في عمليات حفظ السلام أو بناء السلام، نزع أسلحة المحاربين بفعالية لضمان عدم تجدد الصراع.

ويمكن تنفيذ هذا الهدف بالوسائل التالية: أولا، إدراج أحكام واضحة لنزع السلاح في اتفاقات السلام وإعطاء ولايات واضحة وشاملة لعمليات حفظ السلام أو بناء السلام؛ ثانيا، وضع خطط حوافز مناسبة وعملية للحث على التسليم الطوعي للأسلحة. إلا أن خطط الحوافز تقتضي دعما ماليا من المجتمع الدولي.

وتسريح المحاربين السابقين جانب هام في السعي من أجل التسوية الدائمة لأي صراع. وكما أوضحت نائبة الأمين العام في بيانها هذا الصباح، تشمل هذه العملية تسجيل المحاربين السابقين وإجراء الفحص الطبي عليهم وتوفير احتياجاتهم الأساسية المباشرة، مثل نقلهم إلى مجتمعاتهم، أو حتى استيعابهم في قوة موحدة. وفي هذا السياق فإن الحالة في سيراليون قد تشكل المحك لذلك، كما أشار وفد المملكة المتحدة، لا سيما بالنسبة للجنود الأطفال.

ونتفق على أن التسريح مكمل ضروري لنزع السلاح. وهو المرحلة المنطقية التالية في تسلسل الأحداث. بيد أنه كثيرا ما ينظر إليه على أنه من مسؤوليات الوكالات الإنسانية والإنمائية. ونظرا لذلك، فإن الموارد لا تكون عادة متوفرة لهذا الغرض في إطار ولايات حفظ السلام. ويرى وفدنا أنه، رغم مزايا تقاسم المسؤوليات، ينبغي القيام بترتيبات التمويل الملائم لتفادي التذرع بشح الموارد كسبب للإنهاء المبكر لهذه العملية البالغة الأهمية، مع كل الآثار الوخيمة المترتبة على ذلك.

والخطوة التالية في تسلسل الأحداث هي إعادة الإدماج التي كثيرا ما تشهد المصير نفسه. ومن المعروف أنه باستثناء مقترفي جرائم الحرب، الذين ينبغي ملاحقتهم وتقديمهم للعدالة، فإن إعادة إدماج المحاربين السابقين في المجتمع ليس فقط أمرا مرغوبا فيه وإنما هو أمر ضروري أيضا. والفشل في القيام بذلك على النحو المناسب كثيرا ما يؤدي إلى تصاعد أعمال السطو وغيرها من الجرائم العنيفة. وفي البلاد التي تعاني من صعوبات اقتصادية خطيرة، فإن برامج مساعدة المحاربين السابقين للتكيف بنجاح في الحياة المدنية المنتجة أمر أساسي. وفي غياب هذه البرامج قد يتعرض السلم الهش إلى الخطر.

ونحن نقر بأن برنامج إعادة إدماج المحاربين السابقين هدف اجتماعي - اقتصادي طويل المدى. ولذا ينبغي لخطط حفظ السلام أن تأخذ ذلك في الاعتبار وأن تشمل استمرارية العملية حتى بعد إنهاء عملية لحفظ السلام.

وفي هذا السياق، من المهم بنفس القدر أن نأخذ دائما في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة في المجتمع مثل النساء، وكبار السن، والأطفال بشكل خاص. ويستحق الأطفال اهتماما خاصا. ومن ثم نحن نكرر الإعراب عن دعمنا لجهود الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في حالات الصراع المسلح ونشجعه على أن يواصل دعوته لتلبية الاحتياجات الخاصة للجنود الأطفال السابقين.

وقبل الختام أود أن أتناول مسألة ترتبط بالموضوع قيد النظر وهي التدفقات الهائلة للأسلحة الصغيرة في العديد من حالات الصراع وخاصة في أفريقيا. ويقدر أن ما يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة الصغيرة تنتشر في القارة الأفريقية. ويؤدي توافر هذه الأسلحة إلى زيادة حدة الصراعات الحالية وإلى نشوب حالات جديدة. واعتماد وقف اختياري لاستيراد هذه الأسلحة وتصديرها إلى مناطق الصراع يصبح ضرورة ماسة. وينبغي أيضا استكشاف آليات أخرى للتصدي لهذه الحالة.

وشأننا شأن الوفود الأخرى، نعتبر أن مجلس الأمن ينبغي أن يواصل مناقشة المسائل الهامة المتعلقة بنزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في بيئة حفظ السلام. ولذلك نحن نؤيد فكرة تقديم

الأمين العام تقريرا إلى المجلس عن ملاحظاته وتوصياته بشأن المبادئ والخطوط التوجيهية بشأن الموضوع والدروس المستفادة بغية زيادة مساعدة المجلس على مواصلة النظر في هذا الموضوع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غامبيا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): إن من دواعي سعادتي أن أراكم، يا سيدي، وزير خارجية ماليزيا، تترأسون هذه الجلسة الهامة.

إن هولندا تضم صوتها إلى الوفود الأخرى في الترحيب بمبادرة ماليزيا التي جاءت في حينها لتكريس مناقشة علنية للمجلس لموضوع نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وشأننا شأن الآخرين، فقد نادينا مرارا باتخاذ نهج متكامل تماما للسلسلة المعهودة المتمثلة في الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، ولكن أي وفد يحاول أن يطبق ذلك بأن يقترح على المجلس بأن يركز اهتمامه على عنصر من تلك السلسلة يأتي بعد إبرام اتفاق سلام سيواجه دائما بالاعتراض أن هذا الموضوع يناقش بالفعل في هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

ونحن نثني على وفد ماليزيا لأنه لم يسمح لهذا الاعتراض أن يثنيه. فالخوف المفرط من الازدواجية يعوق سبيل تطوير نهج متكامل. ومن الصواب لمجلس الأمن أن يناقش برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لأن النجاح في إعادة إدماج المحاربين السابقين من عدمه سيعتمد بقدر كبير على القرارات التي سيتعين على المجلس أن يتخذها في المراحل السابقة، أي، بينما هو منشغل لا يزال بالمهمة الأساسية وهي محاولة وقف الصراع المسلح.

وعبر العشرة أعوام الماضية، فإن عددا من البرامج الموسعة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد وضعت ونفذت، حيث كان ذلك على نحو متزايد بمشاركة المجتمع الدولي النشطة. وتسهم هولندا في بعض هذه البرامج، مثل تلك التي تنفذ في غواتيمالا ورواندا وأنغولا ومالي وألبانيا. ولم تكن كل هذه العمليات ناجحة، ولكننا يمكن أن نتعلم عبرا هامة منها جميعا. وفي هذا الصدد، نحن نرحب بالمبادئ والخطوط التوجيهية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي أصدرتها مؤخرا وحدة الدروس المستفادة في إدارة عمليات حفظ السلام.

وأحد هذه الدروس واضح، وهو تحديدا أنه بدون توافر الإرادة السياسية لدى الأطراف المعنية من الصعب، إذا لم يكن من المستحيل، تطبيق برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وصحيح أننا لا يمكن أن نفرض الإرادة السياسية، ولكن في سياق نهج متكامل حقا قد يمكن القيام بعمل إضافي لتحفيزها. ومنذ البداية الأولى للمشاركة الدولية، يمكن للأطراف أن تدرك مصلحتها الحيوية الجماعية في برنامج عامل من هذا القبيل. ويمكن لها بالتأكيد أن تدرك أن برنامجا ناجحا من هذا القبيل يمثل مؤشرا على أن الأطراف تتعامل بجدية في التزاماتها بالسلام، وأن استعداد المجتمع الدولي للإسهام في العملية الأوسع المتمثلة في بناء السلام بعد انتهاء الصراع سيعتمد بشكل كبير على هذا الإدراك.

ومن الضروري أن يعلن مجلس الأمن أهمية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أي اتفاق للسلام. إن كون هذا المشروع يناقش في هيئات أخرى لا يقلل من أهميته. فمجلس الأمن هو الذي يمكنه أن يرصد صياغة أي اتفاق للسلام ويؤثر فيها منذ مرحلته الأولية ويتأكد من أن جميع العناصر التي تؤدي إلى تسوية دائمة قد أدمجت بصورة كافية في وثيقته. ونحن نعتقد أن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هي من بين هذه العناصر. ولا يمكن وقف الصراع ببساطة، والبلد الذي ينتهي فيه القتال لا ينبغي أن يترك ليعالج آثار ذلك القتال بوسائله الخاصة.

وليس هناك موضوع يتضح فيه هذا الأمر أكثر من مسألة الجنود الأطفال. فمشكلة التسريح وإعادة الإدماج في المجتمع، الشديدة الصعوبة بالفعل بوجه عام، تصبح معقدة على نحو حرج عندما تتعلق المسألة بالجنود الأطفال. ومن الواضح أن المحاربين السابقين من الأطفال سيحتاجون إلى قدر كبير من الإشراف لفترة طويلة. والبلد الذي يقوم بتسريح جنوده الأطفال ثم يخفق في مصاحبتهم حتى يدمجوا بوجه كامل في المجتمع المدني يضع قنبلة زمنية منزوعة الفتيل في أساسه.

إن الجنود الأطفال قد يحتاجون إلى إعادة تعليمهم، وقد يحتاجون إلى العلاج، ولكن لا يمكن أن يُساءلوا مثل البالغين من زملائهم المحاربين السابقين. وقد يكون ذلك صعبا لأن بعض أبشع الفظائع قد ارتكبها جنود أطفال. أما بالنسبة لمساءلة البالغين، فلا ينبغي أن يكون هناك شك في هذا الأمر. ويعلن وفد هولندا دائما أن المساءلة والمصالحة ليسا متناقضين. بل على النقيض من ذلك، نحن نعتقد أن السلام الدائم لا يمكن تحقيقه دون مساءلة. وهذا المبدأ ينبغي أن يدرج بصورة كاملة في كل برنامج لإعادة إدماج المحاربين السابقين في المجتمع.

وخلال هذه المناقشات، ستقدم ممثلة فنلندا فيما بعد إسهاما كبيرا في مداولاتنا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولا داعي للقول بأن هولندا تضم صوتها كاملا إلى بيانها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر مندوب هولندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

والآن سأدلي ببيان بصفتي وزير خارجية ماليزيا.

أعرب عن امتناني العميق لوكيلة الأمين العام لبيانها الذي أضفى نورا على مناقشاتنا هذا الصباح. وأود أن أرجو وكيلة الأمين العام أن تبلغ الأمين العام شكر ماليزيا على تأييده والتزامه الشخصي بدعم جهودنا في المجلس لزيادة التركيز على هذا الموضوع. وأود أيضا أن أشكر أعضاء المجلس لتأييدهم هذه المبادرة التي اتخذتها ماليزيا. ونحن ممتنون بوجه خاص لتشجيعهم وتعاونهم في بلورة الأفكار ذات الصلة في مداولات المجلس. كما نعرب عن امتناننا الشديد للتعاون الذي قدمته لنا الأمانة العامة والدول الأعضاء فيما يتصل بهذه المبادرة.

وخلال الخمسة أعوام الماضية ناقش مجلس الأمن مسائل ذات صلة خاصة بالدبلوماسية الوقائية وحفظ السلم، وأصدر بيانات رئاسية بصددها. وترحب ماليزيا برغبة المجلس في الاستمرار في هذه المناقشات. ونعتقد بأن من المهم بالنسبة للمجلس أن يعاود مناقشة هذه المسائل مرارا وتكرارا، مع توجيه اهتمامه في الوقت ذاته إلى المشاكل العاجلة والملحة النابعة من مختلف حالات الصراع الطارئة في أرجاء العالم.

وتعتقد ماليزيا اعتقادا راسخا بأن مجلس الأمن إذ يضطلع بمسؤوليته الأساسية في حفظ السلم والأمن الدوليين بموجب الميثاق، فعليه ألا يُشْغَل في معظم الوقت بحالات الصراع الخاصة المدرجة بجدول أعماله. وعلى مجلس الأمن أن يتمكن بين الحين والآخر أن يناقش مسائل مواضيعية وأن يتلقى معلومات توجيهية عن المشاكل المتداخلة - معلومات قد تساعد المجلس في صنع القرارات التي ستأتي آخر الأمر بنتائج إيجابية. ونعتبر أن مناقشة نزع السلاح وتسريح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم في بيئة حفظ السلام هي إسهام هام في هذه العملية. وستسمح للمجلس أن يسهم بصورة جوهرية في تعزيز وفعالية أنشطة الأمم المتحدة في حفظ السلام وبناء السلام.

والمجلس ملم الآن تمام الإلمام بالمسائل المتعلقة بالموضوع. ولقد اضطرت الأمم المتحدة بصورة متزايدة أن تعالج صراعات ذات طبيعة داخلية في المقام الأول ولكن تنطوي على بعض الآثار الدولية. وهذه الصراعات تتورط فيها أطراف وفصائل متحاربة، تقوم بقتال مر وطويل الأمد أحيانا يهدد المؤسسات السياسية، ويضر بالاقتصاد ويُحدث مشاكل اجتماعية قاسية. ويلجأ بعض هذه الأطراف إلى ممارسات وأنشطة تنتهك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بشكل واضح. هذه الأنشطة يُضطلع بها في الكثير من الحالات بإحساس خاطئ بالإفلات من العقاب. ولا مفر من أن ينجم عن هذا انتشار ثقافة من العنف والإرهاب.

وشُرد الآلاف من المدنيين الأبرياء داخليا أو أرغموا على أن يصبحوا لاجئين. كما أصبح الموظفون الدوليون، بمن فيهم من موظفي الأمم المتحدة، ضحايا سيئي الحظ في الصراعات الدائرة رحاها. وزاد من تعقيد الحالة توفر الأسلحة لدى الأطراف المتصارعة، وخاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كما ذكر المتكلمون السابقون. وأضاف الاشتراك المخيف للأطفال الجنود جانبا آخر يتطلب الاهتمام العاجل والخاص. وفي إطار بيئة كهذه، أصبح البحث عن السلام عملية طويلة وعسيرة بصورة غير متغيرة. وبينما يمكن للسلام في ظروف كهذه أن يكون صعب التحقيق، فإن السلام المستدام يصبح أكثر صعوبة في المنال عقب أية اتفاقية للسلام، ما لم تبذل الجهود المضنية لمعالجة مسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين بصورة أكثر شمولا.

ومن الأهداف الأولى لحفظ السلام إيجاد بيئة آمنة ومأمونة تسمح باستئناف الأنشطة السلمية والحياة العادية في المجتمع. ويجب على حفظ السلام أن يخلق ظروفا تسمح ببذل جهود جادة لبناء السلام عقب الصراع. ونزع السلاح متطلب أساسي هام لتكريس السلام والاستقرار في البلدان الخارجة من الصراع. غير أن التجربة أثبتت أن نزع السلاح وحده لا يمكنه بمفرده أن يضمن تحقيق الأهداف الطويلة المدى للسلام المستدام والاستقرار والتنمية. وينبغي أن يتبعه التسريح الفعال للمحاربين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع بسرعة وبطريقة سلمية. هذه العناصر الثلاثة يجب أن تكون جزءا من عملية مستمرة تمتد من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة بناء السلام عقب الصراع.

وتدرك ماليزيا إدراكا كاملا التعقيدات والحساسيات المتصلة بمهمة نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، وخاصة في أنواع الصراعات التي يواجهها المجلس بصورة متزايدة. ولا يمكن لهذه المهمة أن تنجح إلا إذا توفرت العزيمة لدى الأطراف المتورطة في الصراع لتقبل بشروط مثل هذه المهمة وتمتثل لها. وفي السنوات الأخيرة، لاحظنا أن بعض التقدم قد تحقق في عدد من الأقطار التي تم فيها تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وماليزيا تثني على تلك الحكومات والأطراف المتحاربة التي طبقت هذه البرامج كجزء من الجهد العام لتحقيق السلام المستدام في حالات ما بعد الصراع. وندرك كما يدرك الآخرون، أن الحاجة تدعو إلى عمل المزيد. ولا بد في هذا المجال من الحصول على عون كبير من المجتمع الدولي. ونؤمل أن يتسنى لمجلس الأمن أن يكون في الطليعة في اجتلاب المزيد من هذا العون الذي نعتقد أنه يجب أن يأتي على أساس من الإرادة السياسية القوية للمساعدة في حل الصراعات ومساعدة المجتمعات الخارجة من هذه الصراعات على إعادة بناء بنياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي دمرتها الحرب. وفي هذا المجال، لا بد من إلقاء الضوء على الحاجات الخاصة للأطفال الجنود، وإيلائها اهتماما خاصا كأمر ذي أولوية.

وكما ذكر المتكلمون السابقون، ما زال التمويل مشكلة في تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن الطبيعي أن يحدث الصراع المطول ضغطا حادا على موارد القطر خاصة إن كان في موقف اقتصادي عسير منذ بداية الأمر. ومن الواضح أن مسألة التمويل الكافي في حاجة إلى المعالجة من جانب كل من يعنيهم الأمر. والمجتمع الدولي في حاجة إلى اعتماد منحى منسق، آخذا في الاعتبار المتطلبات الخاصة للعناصر الثلاثة لهذه العملية المستمرة. وتعتقد ماليزيا أن باستطاعة أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة أن تضع الترتيبات التي تفي بمتطلبات البرامج الخاصة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في حالات ما بعد الصراع وأن توفر ما يلزم لاشتراكها فيها بما يتفق مع مسؤولياتها بموجب الميثاق. ومن الواضح أننا لا نستطيع إغفال الجوانب التنموية لبناء السلام بعد الصراع. وتتطلب برامج إعادة الإدماج بوجه خاص قدرا معينا من المساعدة الاقتصادية.

لقد اكتسبت ماليزيا بعض الخبرة في برامج التسريح وإعادة الإدماج نتيجة لمشكلة تمرد داخلي دامت حوالي ٥٠ عاما، ولم تنته إلا منذ عشر سنوات فحسب. واضطرت الحكومة حينذاك أن تنفق مبالغ باهظة على الدفاع الذي كان في معظمه للعمليات المضادة للتمرد، مع قيامها في الوقت ذاته بالتركيز على التنمية. وخلال فترة من الزمن، سُرح الجنود ورجال الشرطة وأعيد إدماجهم في المجتمع المدني أثناء تحسن حالة الأمن. وأصبح برنامج التسريح وإعادة الإدماج المستمر جزءا من خطط التنمية للبلاد وأتيحت الفرصة للمحاربين السابقين أن يتعلموا مهارات وأن يشاركوا في النشاط الاقتصادي المفيد حين تقاعدهم من الخدمة العسكرية.

إننا نعترف بأن خبرة ماليزيا قد تكون فريدة من نوعها في الحالة التي واجهناها. ومع ذلك، تعلمنا بعض الدروس البالغة الأهمية منها. لقد تمكنا من اقتسام بعض هذه الخبرة مع بلدان أخرى، وعلى سبيل المثال، تمكنت ماليزيا من المساعدة في تدريب المحاربين السابقين الناميبيين لإعدادهم لإعادة الاندماج في المجتمع في أعقاب استقلال ناميبيا.

وتعتقد ماليزيا أن الجهود الرامية إلى اقتسام الخبرات في نزع السلاح وبرامج التسريح وإعادة الإدماج ينبغي أن تشجع. ونحن نتطلع إلى مشاركة الدول الأعضاء التي اكتسبت خبرة مباشرة في تلك البرامج في المناقشة الحالية في المجلس بشأن هذا الموضوع. ونرحب بمختلف الحلقات الدراسية والمؤتمرات بشأن هذا وسائر الموضوعات الأخرى ذات الصلة. ونقدر أيضا جهود الأمين العام، والدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية التي تستهدف تطوير المبادئ العامة والمبادئ

التوجيهية لنزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في بيئة حفظ السلام. ونلاحظ أيضا أن هيئات الأمم المتحدة بما في ذلك الجمعية العامة وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، قامت بعمل مفيد للغاية في هذا الشأن.

وتعتقد ماليزيا اعتقادا راسخا أنه ينبغي على الأمم المتحدة أن تعطى دورا أكبر في صنع السلام، وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك في نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في بيئة حفظ السلام. وفي ضوء طبيعة الصراعات القائمة اليوم، فإن المتطلبات المطلوب من الأمم المتحدة القيام بها ستكون عديدة. لكن مع توفر الإرادة السياسية اللازمة والموارد والدعم من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي نعتقد أنه يمكن للأمم المتحدة أن تنجح.

ترحب ماليزيا ترحيبا كبيرا برغبة مجلس الأمن في تناول المسألة محل الدراسة اليوم على أساس منتظم. ونحن نقترح إجراء مزيد من المناقشة بشأن هذه المسألة من جانب المجلس على أساس تقرير نأمل أن يتمكن الأمين العام من تقديمه في خلال ستة أشهر. ونشعر بأن المجلس والدول الأعضاء بالأمم المتحدة ينبغي أن تتمكن من إجراء مناقشة أخرى بشأن العمل المفيد للغاية الذي قامت به الأمانة العامة بشأن المبادئ والمبادئ التوجيهية وأيضا الممارسات، والخبرات والدروس المستفادة فيما يتعلق بنزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في بيئة حفظ السلام. وينبغي أن يتمكن المجلس من النظر في تدابير عملية لتوجيه جهود حفظ السلام وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة لضمان السلم والأمن القابلين للاستدامة في مختلف أجزاء العالم.

والآن أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

لا يزال هناك عدد من المتكلمين مدرج على القائمة. وبالنظر إلى تأخر الساعة، وبموافقة أعضاء المجلس، أنوي تعليق الجلسة الآن.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٥.

— — — — —